سلسلة الزيتون

يحتل قطاع الزيتون مكانة مهمة في النسيج الفلاحي المغربي حيث يكتسي أهمية اقتصادية واجتماعية وبيئية، إلا أنه يعرف إشكاليات متعددة ومترابطة.

ويساهم هذا القطاع في حدود 5 % من الناتج الوطني الفلاحي الخام. كما تمتد مساحة الزيتون بالمغرب على ما يفوق مليون هكتار، حيث تغطي الجهات الإنتاجية الرئيسية معظم التراب الوطني باستثناء الشريط الساحلي الأطلسي. وبالأرقام، بلغ إنتاج الزيتون في موسم 2018/2017، ما يناهز 1,56 مليون طن، كما بلغ إنتاج زيت الزيتون حوالي 140.000 طن، فيما بلغ إنتاج زيتون المائدة 130.000 طن. وخلال الموسم 2017/2016، بلغت صادرات المغرب على مستوى الأسواق الدولية ما يقارب 10.344 طن من زيت الزيتون و71.140 طن من زيتون المائدة.

وقد أولى مخطط المغرب الأخضر اهتماما بسلسلة الزيتون لجعلها رافعة للتنمية الفلاحية وللرقي بها إلى مصاف السلاسل الحديثة الفعالة والأكثر تنافسية. وقد تجسد ذلك من خلال إبرام عقد-برنامج (المشار إليه بالعقد) خاص بتأهيل سلسلة الزيتون بغية توحيد جهود الإدارة والمنظمات المهنية لتنفيذ خطط عمل تتعلق بالقطاع، وتحديد التزامات مختلف الأطراف المعنية وكذا تنسيق مهامها على أرض الواقع. وقد تم توقيع هذا العقد بين الحكومة والفدرالية البيمهنية المغربية للزيتون في شهر أبريل 2009 ليشمل الفترة الممتدة بين 2009 و2020. وتقدر التكلفة الاستثمارية الإجمالية المخصصة له بحوالي 29,7 مليار درهم، تبلغ فيها مساهمة الفدرالية البيمهنية 21,3 مليار درهم، ومساهمة الدولة 8,4 مليار درهم. ويروم هذا العقد تحقيق مجموعة من الأهداف في أفق 2020، لاسيما توسيع مساحة زراعة أشجار الزيتون لتصل إلى 1.220.000 هكتار، وإنتاج حوالي2,5 مليون طن من الزيتون، وكذا الرفع من صادرات المغرب من زيت الزيتون وزيتون المائدة إلى 120.000 طن و150.000 طن على التوالي.

I. ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات

قام المجلس الأعلى للحسابات بين 2017 و2018 بمهمة تقييم سلسلة الزيتون، وذلك لمعرفة مدى تقدم إنجاز أهداف العقد-البرنامج المتعلق بهذه السلسلة. وقد أسفرت المهمة عن تسجيل مجموعة من الملاحظات والتوصيات همت الجوانب التالية.

أولا. الحكامة والشروط المؤطرة لسلسلة الزيتون

أنيطت حكامة سلسلة الزيتون بمديرية تطوير سلاسل الإنتاج التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (المشار إليها بالوزارة). كما تتم قيادة وتتبع إنجاز هذا العقد من قبل مكتب تدبير المشاريع (PMO) الذي يضم لجنة للمراقبة تتألف من ممثلين عن الحكومة وباقي الشركاء، ولجنة للتسيير تسهر على التنسيق، بالإضافة إلى فرق للعمل بالنسبة لكل سلسلة على حدة. وقد سجل المجلس بهذا الخصوص ما يلي.

➢ نقائص على مستوى تتبع إنجاز العقد

اتفقت الأطراف الموقعة على اعقد على وضع مخططات عمل تتعلق بسلسلة الزيتون وذلك من أجل تنفيذ الالتزامات المتعلقة بكل طرف وفقا للفصل 30 من العقد. غير أن المجلس سجل غياب هذه المخططات، ولم يتوصل بأي منها.

كما سجل المجلس تأخيرا في التحيين والمصادقة على المخططات الفلاحية الجهوية، التي تعتبر بمثابة تنزيل لمخطط المغرب الأخضر على مستوى كل جهة، بحيث لم تتم ملاءمتها مع التقسيم الإداري الجديد، كما لم يتم إدخال التعديلات الضرورية على محتواها وذلك منذ البدء بالعمل بها منذ ما يزيد عن 8 سنوات.

علاوة على ذلك، ووفقًا للفصل 32 من العقد، فإنه يتعين على لجنة تتبع العقد إعداد تقرير سنوي يرصد حصيلة المنجزات وتوجيهه إلى رئيس الحكومة وإلى كافة أعضاء اللجنة. غير أنه ومنذ سنة 2009، لم يتم إعداد سوى ثلاثة تقارير فقط همت سنوات 2013 و2015 و2016.

➢ صعوبات تأهيل الفدرالية البيمهنية والنسيج التعاوني

سجل المجلس فيما يتعلق بتأهيل الفدرالية البيمهنية المغربية للزيتون (Interprolive)، وجود تأخير في حصول هذه الأخيرة على اعتراف الدولة كممثلة خاصة لسلسلة الزيتون، حيث لم يتم الحصول على هذا الاعتراف إلا في غضون شهر ديسمبر 2017. وقد ترتب عن هذا التأخير غياب تمثيليات جهوية لهذه الفدرالية في العديد من الجهات، والتي تخول لها تعزيز مشاركتها في تنفيذ الأهداف المسطرة في إطار العقد وكذا مصاحبتها عن كثب للمنظمات المهنية الفلاحية المنضوية تحتها.

بالإضافة إلى ذلك، واجهت هذه الفدرالية مجموعة من الصعوبات حالت دون استخلاصها لمساهمات الأعضاء من جهة، وإبرام اتفاقيات موسعة من جهة أخرى، وهو الأمر الذي أثر سلبا على خزينتها وأدى إلى عدم وفائها بالتزاماتها،

لاسيما في إطار الاتفاقيات الثلاث التي أبرمتها مع الوزارة، والتي التزمت من خلالها الفدرالية البيمهنية بالمساهمة بما يقدر ب 52 مليون درهم موزعة على النحو التالي:

- 12 مليون درهم لتعزيز استهلاك منتجات الزيتون عالية الجودة في السوق المحلية ؛
- 20 مليون درهم لإحداث قطب لزيت الزيتون في مدينة مراكش لتعزيز البحوث التطبيقية في قطاع الزيتون؛
- 20 مليون درهم لتعزيز أنشطة القطب الفلاحي لزراعة الزيتون التابع للمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس.

إلى جانب ذلك، سجل المجلس ضعف ومحدودية مساهمة الفدرالية البيمهنية في إعداد العقد، وذلك بالنظر إلى ضيق الوقت الذي مُنح لها قبل توقيعه من أجل إبداء رأيها.

وفيما يخص النسيج التعاوني، بلغ عدد المنظمات المهنية الفلاحية في قطاع الزيتون 513 منظمة، وهو رقم يظل ضعيفا بحيث لا يتعدى 4,9 % من مجموع التعاونيات الفلاحية على الصعيد الوطني. وتشكل هذه المنظمات، النشيطة في مرحلة ما قبل التثمين (l'amont de la filière) الحلقة الأضعف في هذه السلسلة، وتظل غير مؤهلة للمساهمة في تطويرها. كما تعاني هذه المنظمات من عدة مشاكل، لا سيما ضعف تنسيقها مع المنظمات الوطنية والجهوية، وضعف قدرتها التفاوضية. كما تعاني من ضعف الاندماج والتكامل بين مرحلة ما قبل التثمين ومرحلة ما بعد التثمين (l'aval de la filière).

➢ **ضعف الرؤية والتنسيق في إعداد الاتفاقيات الخاصة بالبحث والتطوير**

قامت الأطراف الموقعة على العقد بإبرام اتفاقيتين لتعزيز البحث سنة 2010، وذلك تنفيذا لالتزاماتها التعاقدية. وتتعلق الاتفاقية الأولى بإنشاء قطب لزيت الزيتون على مساحة تناهز 20 هكتار على مستوى محطة تساوت التابعة للمركز الجهوي للبحث الزراعي بمراكش ووضعه رهن إشارة الفدرالية البيمهنية. أما الاتفاقية الثانية، فإنها تخص تقوية القطب الفلاحي لزراعة الزيتون بمكناس المخصص أساسا لزيت الزيتون. وتمتد الاتفاقيتان المعنيتان على مدى 10 سنوات، كما حددت من خلالهما مساهمة الدولة والفدرالية البيمهنية في مبلغ سنوي قدره مليوني درهم لكل منهما.

غير أن المجلس سجل، عدم تنفيذ الاتفاقيتين المذكورتين أعلاه (إلى غاية صياغة هذا التقرير)، وذلك بسبب عدم قدرة الفدرالية البيمهنية على الوفاء بالتزاماتها المالية، ولضعف الرؤية والإعداد الأولي لهاتين الاتفاقيتين.

➢ **عدم إشراك مديرية التعليم والتكوين والبحث في تنفيذ العقد**

سجل المجلس عدم إشراك مديرية التعليم والتكوين والبحث التابعة للوزارة في إعداد وتنفيذ العقد في الجانب المتعلق بالتكوين، حيث استمرت هذه المديرية في ممارسة صلاحياتها بشكل مستقل دون الانخراط في تنفيذ الإجراءات المتخذة على مستوى العقد. كما لم تشترك هذه المديرية في تنفيذ الاتفاقيات الخاصة والمتعلقة بمجال البحث والتطوير. وقد لوحظ أيضا تدبير مديرية تنمية السلاسل الإنتاجية لجميع جوانب العقد بما فيها العلاقة مع الفدرالية البيمهنية. وهو ما لا ينسجم مع مضمون الاتفاقيات المبرمة بين الدولة والفدرالية البيمهنية التي خصت المديرية الأولى بتسيير أنشطة البحث على مستوى الوزارة.

من جهة أخرى، لم تف الفدرالية البيمهنية بالتزاماتها في مجال التكوين والتأطير وذلك بسبب ضعف كفاءة التنظيم المهني نتيجة غياب تمثيلات للفدرالية على المستوى الجهوي تمكنها من تحديد احتياجات المهنيين عن كثب.

ثانيا. أداء الإنتاج والجودة

1. تطور مؤشرات أداء زراعة الزيتون

في إطار تقييم مؤشرات أداء زراعة الزيتون، لاحظ المجلس ما يلي.

➢ **تطور غير مستقر لإنتاج الزيتون وللمردودية**

بلغ الإنتاج الوطني من الزيتون 1,56 مليون طن في 2018/2017، وهو ما يمثل حوالي 62,4 % من الإنتاج المسطر في أفق عام 2020 وهو 2,5 مليون طن. غير أن هذا الإنتاج يخضع لتقلبات كبيرة من سنة لأخرى بسبب ظاهرة التناوب التي يعرفها إنتاج الزيتون وعدم انتظام التساقطات المطرية والنقص في صيانة البساتين في المناطق البورية (غير المسقية)، مما يؤثر سلبا على الإنتاجية. وقد بلغ متوسط معدل الإنتاج الذي تم تسجيله بين موسمي 2009/2008 و2018/2017 حوالي 1,3 مليون طن، أي ما يمثل 54 % من الهدف المسطر.

بالإضافة إلى هذا التقلب، لوحظ أن هناك كميات كبيرة من محصول الزيتون غير خاضعة للمراقبة وذلك بسبب عدة عوامل، لا سيما الطرق غير المنظمة للإمداد بالزيتون. وتقدر مديرية الاستراتيجية والإحصاء التابعة للوزارة هذه الكميات بـ 1,9 مليون طن ما بين موسمي 2009/2008 و2018/2017، أي بمتوسط 189.000 طن لكل موسم.

وفيما يتعلق بالمردودية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين إنتاجية الزيتون، فإن متوسط المردودية ما بين موسمي 2009/2008 و2018/2017 لم يتجاوز 1,4 طن للهكتار الواحد، وهو إنجاز لا يرقى الى الهدف المسطر في طنين (2) للهكتار في أفق 2020. بالإضافة إلى ذلك، وعلى غرار الإنتاج، عرفت المردودية أيضًا تقلبات من سنة إلى أخرى تراوحت بين طن واحد (1) في الهكتار كحد أدنى و1,8 طن في الهكتار كحد أقصى.

➢ **زيادة في مساحات زراعة الزيتون تهيمن عليها المساحات البورية**

من حيث المساحة المزروعة وبغية الوصول إلى المستوى المسطر في أفق 2020 لإنتاج الزيتون والمتمثل في 2,5 مليون طن، نص العقد على تنفيذ برنامج لتوسيع المزارع وتحسين أداء بساتين الزيتون المتواجدة قصد رفع المساحة المزروعة الإجمالية إلى حوالي 1.220.000 هكتار في أفق 2020. وقد مكن تقييم حصيلة الإنجازات في مجال توسيع مناطق زراعة الزيتون من تسجيل زيادة بنسبة 32 % تقريبًا (247.000 هكتار)، حيث انتقلت المساحة المخصصة للزيتون من 773.000 هكتارا في 2009/2008 إلى 1.020.570 هكتارا في 2017/2016، وهو ما يمثل حوالي 84 % من الهدف المتوقع.

ومع ذلك، وأخذا بعين الاعتبار طبيعة الاستغلال (أراضي مسقية أو بورية)، يبدو أن هذه الزيادة تأتت بنسبة كبيرة من المساحات البورية، والتي شكلت 86 % من المساحة الإجمالية التي تم زرعها بالزيتون منذ إبرام العقد والتي تقدر ب 212.880 هكتارا مقابل 14 % فقط بالنسبة للمساحات المسقية أي ب 34.910 هكتارا. وتجدر الإشارة إلى أنه وإلى غاية موسم 2016/ 2017 فإن الزراعة البورية تشكل 64 % من المساحة المخصصة لزراعة الزيتون، في حين تشكل الزراعة المسقية 36 % من هذه المساحة.

إن هذه الوضعية، والتي تعزى بالأساس إلى تسريع تنفيذ مشاريع الدعامة الثانية التي تهم المناطق البورية، قد أثرت سلبا على مردودية ضيعات الزيتون التي لا تزال دون الهدف الذي تم تسطيره، أي بلوغ متوسط المردودية طنين (2) للهكتار في أفق 2020.

2. محددات الإنتاجية في مجال زراعة الزيتون

سجلت بهذا الخصوص الملاحظات التالية.

➢ **ضعف النسيج الإنتاجي بسبب صغر مساحات ضيعات الزيتون وقلة تنوع الأصناف المزروعة**

تتميز زراعة الزيتون على الصعيد الوطني بهيمنة الملكية الصغيرة والضيق الملحوظ للمزارع. حيث يشكل صغار الفلاحين الذين يملكون مساحات تقل عن خمس هكتارات ما يقرب 93 % من مزارعي الزيتون بالمغرب. وعلى سبيل المقارنة مع دول أخرى، فإن مزارعي الزيتون الذين يستغلون مساحة أقل من خمس هكتارات في تونس، المنافس الرئيسي للمغرب في المنطقة، لا يمثلون سوى 47 % من مجموع مزارعي الزيتون.

وتشكل هذه الوضعية، التي تتميز بصغر مساحة بساتين الزيتون وتقسط المساحات المستغلة، عقبة أمام أداء القطاع وإحدى الصعوبات الرئيسية التي تعيق إدخال المكننة واعتماد تقنيات زراعية جديدة.

وعلى صعيد آخر، أكد التشخيص الذي تم القيام به في إطار المخطط الوطني للزيتون (1998-2010) على نقص كبير ميز قطاع الزيتون على المستوى الوطني، خاصة اعتماده بشكل كبير على صنف "البيشولين المغربي". ومن أجل الحد من هيمنة هذا الصنف قامت الوزارة سنة 2011 بوضع خارطة طريق جديدة تهم حددت فيها الحاجيات من الشتائل في أفق عام 2020. وكان الهدف من ذلك هو تقليل حصة المساحات المزروعة بصنف "البيشولين المغربي" من مجمل مساحة مزارع الزيتون على الصعيد الوطني، لتشكل في متم العقد 50 % فقط من إجمالي مساحة بساتين الزيتون وفسح المجال أمام أصناف الحوزية والمنارة والأصناف الأجنبية التي أظهرت أداء جيدا.

غير أنه تبين من خلال تحليل إنجازات العقد أن صنف "البيشولين" لا زال مهيمنا على مزارع الزيتون. وقد تم تأكيد هذه الملاحظة كذلك في التقرير حول السجل الوطني لزراعة الزيتون برسم 2016، والذي خلص إلى أن صنف "البيشولين" يشكل 90 % من مجمل مزارع الزيتون على الصعيد الوطني.

➢ **غياب التتبع وعدم وضوح الرؤية حول انعكاسات الدعم العمومي المخصص لتجهيزات السقي الموضعي**

يعد صندوق التنمية الفلاحية الأداة المعتمدة لمنح الدعم العمومي في المجال الفلاحي وذلك وفقا للالتزامات المتعهد بها في العقد. وفي إطار عمل هذا الصندوق، تم اعتماد دعم خاص بتحفيز إنشاء بساتين للزيتون مع إيلاء الأهمية لمشاريع الغرس التي تعتمد تقنيات السقي الموضعي، حيث يقدم هذا الدعم حسب المعايير التالية:

- بالنسبة للسقي الموضعي (كثافة تزيد عن 285 شتلة في الهكتار الواحد): 5000 درهم للهكتار؛
- بالنسبة لنظام سقي آخر غير الموضعي (كثافة ما بين 100 و285 شتلة في الهكتار): 3.500 درهم للهكتار؛
- بالنسبة للزراعة البورية (كثافة تفوق 100 شتلة في الهكتار): 3.500 درهم للهكتار.

ويبرز من خلال تحليل البيانات التي توصل بها المجلس من الوزارة والمتعلقة بالفترة الممتدة ما بين 2009 و2016 أن مزارع الزيتون المخصصة للسقي الموضعي التي استفادت من الدعم المشار إليه أعلاه لا تمثل سوى 23 % من إجمالي مساحة مزارع الزيتون التي تم دعمها والتي تقدر ب 34.079 هكتار، مقابل 41 % بالنسبة للمزارع ذات كثافة منخفضة ومسقية بنظام آخر غير الموضعي و36 % بالنسبة للمزارع التي توجد في المناطق البورية.

بالإضافة إلى الدعم المشار إليه أعلاه، تستفيد مزارع الزيتون، على غرار باقي المزروعات، من دعم آخر بقيمة 65.000 درهم للهكتار يتعلق بمشاريع التجهيز بأنظمة السقي الموضعي.

وتنبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن المديرية المالية التابعة لوزارة الفلاحة لا تتوفر على أية بيانات تتعلق بالتنفيذ الميداني والمالي لمشاريع دعم السقي الموضعي الخاصة بمزارع الزيتون، مما يؤشر على غياب تتبع فعلي للمشاريع المذكورة. وإن من شأن هذا التتبع تمكين الدولة من قياس الجهود التي تبذلها لتنمية قطاع الزيتون، وذلك من خلال تقييم مدى توسيع المساحة التي تم زرعها وانعكاساتها وكذا نسب العائدات على الاستثمار الذي تحققه. كما أن من شأن هذ التتبع أن يمكن، على أرض الواقع، من قياس فعالية منح الدعم العمومي من خلال تقدير آثاره المباشرة على المشاريع المستفيدة من هذا الدعم المالي وكذا من خلال مقاربة آثاره غير المباشرة على القطاع برمته.

ويسجل هذا النقص في التتبع كذلك على مستوى المنظمات المهنية الممثلة للقطاع، حيث لوحظ أن المنظمة البيمهنية والتي التزمت في إطار العقد بتنفيذ برنامج لتجهيز ضيعات الزيتون بأنظمة السقي الموضعي على مساحة إجمالية مقدرة ب 136.000 هكتار، لا تتوفر على أية بيانات تهم حصيلة الإنجاز في هذا المجال.

ونتيجة لغياب آلية لتتبع إنجاز الأهداف المسطرة بين الطرفين، فإنه يتعذر تقييم الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال مما يطرح التساؤل حول مآل هذا الجانب من العقد والمتعلق بالسقي الموضعي الذي يعتبر ضروريا لتحقيق الأهداف المسطرة بالعقد ولضمان إنتاج مستدام في القطاع.

➢ **ضعف في تزايد مزارع الزيتون المسقية وانعكاس ذلك على قطاع زيتون المائدة**

يتضح من الدراسات المنجزة من طرف المعهد الوطني للبحث الزراعي، وكذا من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع ممثلي فدرالية صناعات تعليب المواد الفلاحية بالمغرب، أن مصدر الزيتون الموجه للتعليب هو مزارع الزيتون المسقية، وذلك بالنظر إلى أن السقي يزيد من حجم وجودة حبات الزيتون لكي تستجيب للمعايير المطلوبة من قبل أرباب صناعة تعليب الزيتون.

في المقابل، شهدت مساحات مزارع الزيتون المسقية تطورا ضعيفا لم تتجاوز نسبته 9 % ما بين عامي 2008 و2016، وهو ما انعكس سلبا على نمو إنتاج قطاع زيتون المائدة.

وهكذا، فقد سجل تطور ضعيف في حجم إنتاج زيتون المائدة حيث بلغ معدل نموه المتوسط 4 % خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2016، وذلك بالرغم من زيادة إنتاج الزيتون الطري والذي بلغ معدل نموه المتوسط 13 %. ويعزى هذا الأمر إلى كون مزارع الزيتون الجديدة أحدثت أساسا في المناطق البورية.

3. مشاريع الدعامة الأولى

مكن تقييم هذه المشاريع من رصد النقائص التالية.

➢ **ضعف نسب إنجاز مشاريع التجميع الإنتاجي**

في إطار الدعامة الأولى لمخطط المغرب الأخضر، يرمي العقد توفير الشروط الكفيلة بإنشاء وتطوير 170 مشروعا للتجميع الإنتاجي وذلك بالاعتماد على المشاريع التي تم تحديدها في إطار المخططات الفلاحية الجهوية. غير أنه، وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال، فإن النتائج المحصل عليها تظل ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى الأهداف المسطرة، بحيث لم يتم إنجاز سوى ثلاثة مشاريع فقط، أي ما يمثل 1,76 % من مجموع المشاريع المتوقعة.

ومن بين العوامل التي ساهمت في عدم نجاح مشاريع التجميع، يمكن الإشارة من ناحية أولى إلى ضعف في تحديد المستثمرين المؤهلين للمساهمة في مشاريع التجميع وضعف تحسيس الفلاحين بفوائد التجميع، ومن ناحية ثانية إلى مشكلة تحديد أسعار بيع الزيتون وتأخر أداء مستحقات الفلاحين المزودين للمجمعين نتيجة لكثرة الوسطاء الذين يهيمنون على القطاع، مما يحول دون احترام الفلاحين لالتزاماتهم اتجاه المجمعين.

➢ **إنجاز ضعيف لمشاريع الشراكة المبرمجة ما بين القطاعين العام والخاص**

اعتمدت الدولة نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بغية تشجيع الاستثمار وجعل المشاريع أكثر ربحية في القطاع الفلاحي وكذا الارتقاء بالقطاعات الفلاحية الرئيسية لا سيما زراعة الزيتون.

غير أنه ومنذ إطلاق مخطط المغرب الأخضر في 2009/2008 وإلى متم 2016، ظلت إنجازات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بزراعة الزيتون متواضعة، حيث بلغت المساحة المزروعة في هذا الإطار 13.133 هكتارا، أي 51 % من المساحة المستهدفة والتي تقدر ب 25.557 هكتار. وبالنسبة لبعض المناطق، كانت

الإنجازات جد ضعيفة بالمقارنة مع الهدف المسطر، كما هو الحال في جهة الدار البيضاء-سطات والتي لم تتعد فيها المساحة المزروعة 34 هكتارًا، أي 2 % من المساحة المتوقعة والبالغة 1.751 هكتار.

وقد نتجت هذه الوضعية، حسب المقابلات التي أجريت والوثائق التي تم الرجوع إليها، عن طريقة إدارة الأراضي الزراعية التي واجهت بعض المشاكل التي حالت دون تنفيذ المشاريع المخطط لها في البداية. ومن بين هذه المشاكل، يمكن ذكر التأخير في الحصول على تصريح بضخ المياه وكذا القيود المتعلقة بالتمويل بسبب عدم وجود ضمانات يتم تقديمها للجهات الممولة، وهو الأمر الناتج خصوصا عن تعقيد الوضع القانوني للأراضي في حالتي أراضي الكيش أو الحبوس.

4. مشاريع الدعامة الثانية

فيما يخص هذه المشاريع، لوحظ ما يلي.

➢ مستوى إنجاز مشاريع التجميع التضامني لا يرقى إلى الأهداف المسطرة

تهم مشاريع الدعامة الثانية خصوصا الفلاحين في وضعية هشة. وتتوخى تأهيل الفلاحين الذين يعانون من الهشاشة وكذا الحد من الفقر في المجال القروي عن طريق تحسين المدخول الفلاحي في المناطق المهمشة. وفي هذا الصدد، نص العقد-البرنامج على إنجاز 340 مشروعا للتجميع التضامني في مجال زراعة الزيتون وذلك بالاعتماد على المشاريع التي تم تحديدها في إطار المخططات الفلاحية الجهوية.

غير أنه، وعلى غرار مشاريع التجميع الإنتاجي، وباستثناء مشاريع التجميع التي أنجزت في إطار مبادرة حساب تحدي الألفية والتي مكنت من إنشاء 20 مجموعة ذات منفعة اقتصادية حول 20 وحدة لعصر الزيتون، فإن مستوى إنجاز مشاريع التجميع التضامني يظل دون مستوى الأهداف المحددة في أفق 2020.

ويعزى هذا الوضع إلى مجموعة من الإكراهات التي ظهرت عند تصميم وتنفيذ المشاريع المتعلقة بالتنظيم المهني وكذا بعض الجوانب التقنية والمالية. كما يرجع ذلك أيضًا إلى ضعف مشاركة ممثلي المنظمات المهنية في إجراءات التنفيذ. فقد لوحظ، من خلال المقابلات التي أجريت مع مسؤولي الوزارة وممثلي الفدرالية البيمهنية، أن هذه الأخيرة لم تشترك في تصميم مشاريع الدعامة الثانية وفي تعبئة المستثمرين بسبب التأخير في حصولها على اعتراف الدولة.

➢ ضعف مستوى الإنجاز فيما يخص إعادة تأهيل الضيعات وطرق الزراعة والتسيير التقني

يظل تحسين المردودية أحد أضعف الحلقات في قطاع الإنتاج الزراعي. وتعتبر الجهود المبذولة في إعادة تأهيل المزارع القديمة وكذا اعتماد طرق زراعية وإدارة تقنية جيدة للمزارع غير كافية لتحقيق المردودية المتوقعة.

وفي هذا الإطار، التزمت الفيدرالية البيمهنية بالعمل على ترشيد تقنيات الإنتاج وتحسين إدارة بساتين الزيتون القابلة لإعادة التأهيل. ومع ذلك، تظل الحصيلة النهائية ضعيفة ولم تتجاوز 60.000 هكتار، أي 20 % من المساحة المستهدفة والبالغة 300.000 هكتار في أفق عام 2020.

بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الإدارة التقنية تشكل عائقا دائما خاصة بالنسبة للمزارع الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى انخفاض المردودية في مزارع الزيتون. وهكذا لوحظ، في العديد من المناطق، ضعف تطبيق تقنيات صيانة البساتين وتقنيات الإدارة التي تتضمن حماية الإخصاب والصحة النباتية بشكل عام.

كما يبقى اللجوء إلى جني الزيتون بالآلات الميكانيكية ضعيفا، في حين يظل الجني بالعصا أكثر تقنيات الجني استخدامًا. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الفترة الطويلة المخصصة لعملية الجني إلى تأخير في عمليات الصيانة اللاحقة للبساتين خلال السنوات التي تعرف إنتاجا مهما.

وقد أثرت ظروف الجني التقليدية سلبا على هذه السلسلة، لما تخلفه من إتلاف للأشجار وتقليل للإنتاجية وجودة الزيتون والزيت المستخرجة.

➢ مستوى إنجاز ضعيف فيما يخص أعمال التهيئة

من أجل ضمان الزيادة المستمرة في إنتاجية شجرة الزيتون في المناطق التي تم زرعها وتلك التي تمت إعادة تأهيلها، بذلت مجموعة من الجهود في إطار مشاريع مخطط المغرب الأخضر وبرنامج حساب تحدي الألفية، لا سيما في مجال أشغال تهيئة السقي الفلاحي وأعمال إعادة التأهيل الأخرى. ومع ذلك، ظلت الإنجازات متفاوتة بين البرامج المنفذة في إطار مخطط المغرب الأخضر وبرنامج حساب تحدي الألفية.

وإذا كانت الإنجازات التي تحققت في إطار برنامج حساب تحدي الألفية مهمة، فإن تلك التي تحققت في إطار مخطط المغرب الأخضر لا تزال دون مستوى الأهداف المحددة. فمن جهة، وفيما يتعلق بتهيئة السقي الفلاحي وفي حين أنه لم تتجاوز الإنجازات المادية نسبة 39 % من الهدف المحدد، فإن الإنجازات المالية فاقت نسبة 76,4 %. ومن جهة أخرى، وفيما يتعلق بتهيئة العقارات، تظل الإنجازات ضعيفة للغاية حيث لم تتجاوز 36 كيلومترا، أي ما يمثل 10,6 % من الهدف المسطر والبالغ 340 كيلومترا.

ثالثا. تثمين الإنتاج وتحديث وسائل التحويل

1. قطاع تحويل منتجات الزيتون

فيما يخص تدبير هذا القطاع، سجل المجلس ما يلي.

➢ **نمو ضعيف لإنتاج منتجات الزيتون**

نص العقد-البرنامج على رفع إنتاج زيت الزيتون من 80.000 طن إلى 330.000 طن في أفق 2020، أي بزيادة قدرها 312 %. ولتحقيق هذا الهدف، تم تفعيل العديد من الإجراءات من قبل مختلف الفرقاء في هذا القطاع.

ومع ذلك، تظل حصيلة الإنجاز بهذا الصدد ضعيفة. وهكذا بلغ إنتاج زيت الزيتون لموسم 2018/2017 ما مجموعه 140.000 طن، أي ما يمثل 42 % من الهدف المسطر في أفق 2020. كما بلغ متوسط معدل الإنتاج ما بين موسمي 2009/2008 و2018/2017، حوالي 130.500 طن، وهو ما يمثل 40 % فقط من الهدف المحدد.

وعلى الصعيد الدولي، ووفقًا لبيانات المجلس الدولي للزيتون، يعد المغرب خامس أكبر منتج للزيتون. في حين يحتل المرتبة السابعة بالنسبة لإنتاج زيت الزيتون وذلك بعد كل من إسبانيا (1.293.130 طن)، وإيطاليا (406.430) طن)، واليونان (289.360 طن)، وتونس (174.570 طن)، وتركيا (161.570 طن)، وسوريا (156.860 طن).

وفيما يتعلق بزيتون المائدة، ظل الإنتاج دون تحقيق الأهداف المسطرة في إطار العقد-البرنامج. ففي موسم 2018/2017، بلغ الإنتاج من هذه المادة 130.000 طن، أي 41 % فقط من الهدف المحدد في أفق 2020. وفي المتوسط، وخلال الفترة 2009/2008 و2018/2017، بلغ الإنتاج من المادة المذكورة 108.000 طن للسنة الواحدة، أي ما يمثل 34 % من مستوى الإنتاج المتوقع.

كما بلغ معدل الإنتاج السنوي من زيتون المائدة في العالم 2.5 مليون طن ما بين موسمي 2010/2009 و2018/2017. وخلال نفس الفترة، اتسم الإنتاج في المغرب بالركود، حيث تراوح ما بين 100.000 طن و120.000 طن للسنة، أي ما يمثل 4 % من الإنتاج العالمي من زيتون المائدة. ويعزى هذا الركود، بالإضافة إلى صعوبة الظروف المناخية، إلى الإكراهات التي تعرفها قنوات التزويد بالزيتون وكذا مشاكل الجودة.

➢ **التأخير في تحديث الوحدات التقليدية وفي مطابقة وحدات التثمين للشروط القانونية**

يشمل قطاع تحويل الزيتون بالمغرب 11.000 وحدة تقليدية (معصرة) بطاقة عصر تبلغ 270 ألف طن سنوياً و1.020 وحدة حديثة وشبه حديثة تبلغ طاقتها 2.223.000 طن للسنة الواحدة، إضافة إلى ما يقرب عن 68 مصنعا لتعليب الزيتون بقدرة إجمالية تقدر ب 190.000 طن في السنة.

هكذا، وعلى الرغم من أن عدد المعاصر التقليدية قد انخفض في أعقاب التدابير المختلفة المتخذة، بما في ذلك تركيب نظام التحويل المستمر من مرحلتين في المناطق التي توجد بها تعاونيات ومجموعات ذات النفع الاقتصادي وإعداد ممرات زراعية وكذا إيصال الكهرباء إلى الأماكن التي توجد فيها المعاصر التقليدية، فإن القطاع التقليدي يعاني من عدة أوجه قصور.

فحسب مذكرة لمديرية الإحصاء والاستراتيجية بوزارة الفلاحة لعام 2015 حول وضعية المعاصر التقليدية للزيتون، فإن 97 % من الوحدات لم تكن مطابقة لمعايير تسلم إمدادات الزيتون، و90 % منها لم تكن مطابقة للشروط الأساسية للمهنة، و70 % منها تستعمل مياها بجودة مشكوك فيها، في حين أن 88 % لا تمتثل لمعايير إخلاء المياه النباتية. وباختصار، فإن 3 % فقط من هذه الوحدات يمكن اعتبارها مستوفية لمعايير الجودة المطلوبة.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هذه الوحدات تعمل بطريقة تقليدية، وبالتالي تظل فعاليتها في تحويل الزيتون إلى زيت منخفضة من حيث الجودة (ارتفاع مستوى الحموضة) والكمية (انخفاض معدل الاستخراج الذي يؤدي إلى خسائر مهمة في كميات الزيت المحصل عليها).

وفضلا عن ذلك، تبين أن وحدات عصر الزيتون الشبه حديثة لا تحترم مقتضيات القانون رقم 28.07 بشأن السلامة الصحية للمنتجات خاصة فيما يتعلق بالحصول على الترخيص الصحي من المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية الخاص بإنتاج زيت الزيتون. ففي نهاية عام 2017، تم إحصاء 295 موافقة وترخيص صحي منحت للمؤسسات العاملة في قطاع معالجة الزيتون، بما في ذلك 200 ترخيص لوحدات عصر الزيتون و95 موافقة لوحدات تعليب الزيتون.

وتدل هذه الوضعية إلى أن الامتثال لمقتضيات القانون رقم 28.07 المشار إليه أعلاه لا يزال بعيد المنال، وذلك فيما يخص توسيع منح التراخيص الصحية إلى جميع وحدات التثمين الموجودة حاليا والبالغ عددها 1.020 وحدة.

➢ **عدم تفعيل التصميم المديري لتحديد مواقع وحدات التثمين**

من أجل ضمان تثمين أفضل لإنتاج الزيتون واحترام المتطلبات المنصوص عليها في الأنظمة الجاري بها العمل، قامت الوزارة بوضع تصميم مديري لتحديد مواقع وحدات العصر ووحدات تجميع ومعالجة وتثمين الفيتور الرطب،

في كل أحواض إنتاج الزيتون. ويهدف هذا التصميم إلى إنشاء 123 وحدة حديثة تبلغ طاقتها الاستيعابية 1.100.694 طن في السنة، و32 وحدة لتثمين الفيتور الخام بطاقة تصل إلى 1.669.511 طن في السنة.

وقد تبين من خلال الزيارات التي قام بها المجلس لبعض المديريات الإقليمية للفلاحة، أن النتائج المحصل عليها لا ترقى للأهداف المنشودة، حيث لم تقم أية مجموعة ذات نفع اقتصادي أو أي مجمع بإنشاء وحدات عصر بنظام مستمر على مرحلتين مزود بأجهزة فصل النوى وأحواض تراكم المرج والفيتور الرطب وكذلك معالجة الفيتور الرطب، كما كان مقررا في خارطة الطريق، باستثناء العشرين وحدة المنشأة في إطار برنامج حساب تحدي الألفية. كما تبين أيضا غياب وحدات كبيرة لتجميع ومعالجة وتثمين الفيتور الرطب، تضم وسائل نقل ولوجستيك ملائمة.

➢ صعوبات تدبير وحدات التثمين والتأخر في إنشائها وتجهيزها

في إطار المشاريع التضامنية (برنامج حساب تحدي الألفية والدعامة الثانية)، كان من المقرر إنشاء 94 وحدة تثمين وتجهيز 119 وحدة في أفق 2017. إلا أنه، وفي نهاية يونيو 2017، بلغ عدد وحدات التثمين التي لم يتم إنشاؤها أو تجهيزها بعد 33 و27 وحدة على التوالي، أي بنسبة إنجاز بلغت 35 % و22 %.

ويرجع هذا التأخير إلى عدة أسباب، من بينها عدم توفر الوعاء العقاري وبطء الإجراءات الإدارية والنزاعات الاجتماعية وعدم تفويض الأرصدة أو تخفيضها والتأخير في تفويضها بسبب عدم توقيع الاتفاقيات مع المستفيدين.

➢ صعوبات مالية وإدارية على مستوى بعض المجموعات ذات النفع الاقتصادي

في إطار برنامج حساب تحدي الألفية، تم إنشاء 20 وحدة عصرية لعصر الزيتون لصالح 20 مجموعة ذات نفع اقتصادي باستثمار إجمالي بلغ 284 مليون درهم. إلا أنه على الرغم من أهمية الاستثمار المنجز، فإن هذه المجموعات ذات النفع الاقتصادي عرفت عدة صعوبات.

وقد شكلت صعوبة تحرير المساهمات المالية من طرف بعض المجموعات ذات النفع الاقتصادي عائقا أمام تفعيل الطاقة الإجمالية لوحدات العصر التي تم إنشاءها في إطار برنامج حساب تحدي الألفية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تفعيل المجموعات ذات النفع الاقتصادي من أجل ضمان تشغيل الوحدات الموضوعة تحت تصرفها يعتمد إلى حد كبير على استقلالها المالي. وفي هذا الصدد، أثار ممثلو المجموعات ذات النفع الاقتصادي التي تمت زيارتها بالإجماع صعوبة تعبئة رأس المال اللازم من أجل التزود بالزيتون ودفع التكاليف. وتواجه هذه الوحدات أيضا مشاكل في التسيير، حيث أن بعضها لا تتقن التدبير الإداري والمالي والتقني.

إلى جانب ذلك، تواجه هذه المجموعات تحديات أخرى تتعلق بتسويق المنتجات والاستقلالية في البحث عن الأسواق، حيث يتبين أن التكوينات التي تلقتها في هذا السياق غير كافية لتمكينها من القدرات اللازمة في هذه المجالات. ويبقى توظيف مختصين في مجال التسويق ومندوبي المبيعات ضروريا من أجل ترشيد النهج التجاري وتطوير مقاربة التفاوض والتعاقد. إلا أن هذا يتطلب تكلفة يجب تحملها في انتظار العائد على الاستثمار، مما يشكل تحديا بالنسبة للمجموعات ذات النفع الاقتصادي والتعاونيات بسبب الصعوبات المالية التي تعاني منها.

ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات، قامت بعض المجموعات ذات النفع الاقتصادي بتوقيع اتفاقيات مع فاعلين في القطاع الخاص. ونذكر على سبيل المثال، المجموعة ذات النفع الاقتصادي "أوليا جبلية" التي أبرمت شراكة مع شركة "زيوت بركة الله"، وكذلك المجموعة ذات النفع الاقتصادي "تسولي" مع مجموعة "كريسطال لوسيور".

➢ ضعف استغلال وحدات عصر الزيتون

تعاني وحدات عصر الزيتون المحدثة في إطار برنامج حساب تحدي الألفية من ضعف في الاستغلال، حيث يختلف معدل تزود المجموعات ذات النفع الاقتصادي بالزيتون من مجموعة إلى أخرى ومن فلاح إلى آخر. وعلى العموم يبقى هذا المعدل منخفضا للغاية ولا يتجاوز 20 % عند 80 % من الفلاحين. وحسب الوزارة، فقد قامت وحدات المجموعات ذات النفع الاقتصادي العشرين بعصر ما مجموعه 54.000 طن خلال الثلاث مواسم الفلاحية الأخيرة، وهو ما يعادل 13 يوم عمل فقط لكل مجموعة وعن كل موسم فلاحي.

ويرجع هذا الوضع إلى المواسم الفلاحية الضعيفة وإلى ضعف تزويد وحدات المجموعات ذات النفع الاقتصادي، وذلك بسبب عجز هذه المجموعات عن التسديد إلى أعضائها أثناء تسليم الزيتون نظرا لضعف رأسمالها، مما يدفع الفلاحين إلى بيع إنتاجهم من الزيتون قبل جنيه أو مباشرة في الأسواق.

➢ هيمنة الوسطاء على قنوات التوريد

يتعرض قطاع تزويد وحدات عصر الزيتون لمضاربات مكثفة من طرف الوسطاء بين الفلاحين ووحدات التحويل. وتنطبق هذه الملاحظة أيضا على وحدات تصبير زيتون المائدة. فوفقا للمعطيات المتوفرة، فإن 50 % من التوريدات تتم عن طريق الشراء المباشر و43 % عن طريق الوسطاء، في حين تمثل الضيعات المندمجة 5 % فقط.

ويشكل اختلال قنوات التوريد والوزن القوي للوسطاء عدة مخاطر، خاصة فيما يتعلق بالجودة وإمكانية تتبع المسار، بالإضافة إلى عدم التكافؤ في تقاسم الأرباح، حيث إن الوسطاء يستحوذون على الجزء الأكبر من هوامش الربح على حساب الفلاح، مما يحول دون ضمان تكامل جيد بين الإنتاج والتسويق، ويؤثر بالتالي على القدرة التنافسية للقطاع.

➢ **قصور في أنظمة التتبع وضمان الجودة**

لوحظ أن مفاهيم التصديق والتتبع غير معروفة أو غير مطبقة في العديد من وحدات التثمين، وذلك بالرغم من تنصيص العقد على اعتماد أنظمة التتبع وضمان الجودة لمنتجات الزيتون. ويشاطر مسؤولو فيدرالية صناعات المعلّبات والمنتجات الفلاحية هذه الملاحظة، حيث يؤكدون أن الوحدات شبه الحديثة ووحدات التصبير الصغيرة تواصل استخدام تجهيزات تحويل قديمة وغير مناسبة، ولا تزال غير مهيكلة في شكل وحدات يمكنها الخضوع للمراقبة.

ويؤدي ضعف المستوى التكنولوجي لوحدات التثمين، إلى جانب انخفاض جودة المادة الأولية بسبب الظروف السيئة للعمليات التي تعرفها قبل وبعد فترة الجني، إلى الحصول على زيوت لا تطابق المعايير.

بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب مراقبة الجودة في وحدات التثمين وتخزين الزيتون لفترة عادة ما تتجاوز المعايير المسموح بها يؤثران سلبًا على جودة الزيوت المنتجة. كما أن ضعف المستوى التكنولوجي وكذا جني الزيتون بشكل غير سليم ونقله عبر مسافات طويلة، يحول دون تعقب مسار المحاصيل، وهوما يؤثر سلبا على جودة الزيتون والزيوت المستخرجة.

2. تثمين المنتجات الثانوية للزيتون

لوحظ في هذا الإطار ما يلي.

➢ **أوجه القصور المتعلقة باتفاقية تثمين مخلفات الزيتون**

لجأت الوزارة إلى تشجيع المصنعين على تثمين المنتجات الثانوية للزيتون، وذلك بإبرام اتفاقية خاصة مع وزارة البيئة سنة 2015 من أجل وضع برنامج لتثمين المخلفات الناتجة عن قطاع الزيتون. وتنص هذه الاتفاقية على إجراءات تمويل المشاريع المتعلقة بنثر المرج على مستوى الأراضي الزراعية وتثمين الفيتور الرطب. وقد سجل المجلس في هذا الإطار أوجه القصور التالية:

- تأخر توقيع الاتفاقية بالنسبة لعملية تفعيل خارطة الطريق الموضوعة للسلسلة، (بعد مرور ست سنوات على توقيع العقد البرنامج وبعد أربع سنوات من تحديد المبادئ التوجيهية الاستراتيجية لسلسلة الزيتون سنة 2011)؛
- لم تأخذ الاتفاقية بعين الاعتبار صناعة تصبير الزيتون التي ينتج نشاطها نفايات سائلة ملوثة لها آثار ضارة على الوسط الطبيعي والتي يجب دمجها في الشبكات الخاصة بها؛
- لا تزال الاتفاقية غير مفعلة في ظل غياب إطار قانوني ينظم نثر المرج أو أي طريقة أخرى لتحويله. كما لا يزال تفريغ المرج يتم مباشرة في المياه الجارية أو تخزينه ثم نقله إلى نقاط تصريف غير قانونية.

➢ **غياب إجراءات ملموسة ذات آثار إيجابية على البيئة**

لا تتوفر الفدرالية البيمهنية المغربية للزيتون على أية بيانات حول الإنجازات الفعلية، لاسيما فيما يتعلق باحترام صناعة زيت الزيتون للبيئة. ويرجع ذلك، حسب مسؤولي الفيدرالية، إلى كونها لا تزال في طور التنظيم ولا تتوفر حاليًا على تمثيلية فعالة على المستوى الجهوي، كما أنها تفتقر إلى الإمكانيات المالية.

إضافة إلى ذلك، منذ سنة 2003 وعلى غرار الصناعات الغذائية الأخرى، تم إخضاع الصناعة التحويلية للزيتون إلى شرط احترام مسطرة إجراء دراسات التأثير على البيئة قبل إنجاز مشاريع صناعة الزيتون، وذلك طبقا للقانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة. ومع ذلك، فقد لوحظ أن هذه المسطرة تبقى مجرد إجراء إداري قبل بدء المشروع، ولا تترجم إلى تدابير حقيقية تهدف إلى الحفاظ على البيئة، وخاصة الموارد المائية.

رابعا. تسويق منتجات الزيتون

1. تنظيم السوق الداخلية

فيما يخص تنظيم السوق الداخلية، أثار المجلس الملاحظات التالية.

➢ **ضعف الاستهلاك الوطني والتأخر في تنفيذ عمليات الترويج**

سجل الاستهلاك الوطني لزيت الزيتون تطوراً إيجابياً قبل أن يستقر في حوالي 120.000 طن خلال السنوات الأربع الأخيرة من الفترة التي شملتها مهمة التقييم.

وعلى المستوى الفردي، بلغ استهلاك زيت الزيتون خلال الموسم 2017/2016 معدل 3 كيلوغرام للفرد، أي أقل من الهدف المسطر في أفق سنة 2020 والمتمثل في 4 كيلوغرام للفرد في السنة. ويمكن تفسير هذا الضعف بعدم كفاية عمليات التوعية حول فوائد زيت الزيتون، وكذلك باعتبارات متعلقة بالقدرة الشرائية في المغرب.

على غرار زيت الزيتون، ووفقًا للمجلس الدولي للزيتون، لم يتجاوز الاستهلاك الفردي لزيتون المائدة 1 كيلوغرام للفرد في السنة في عام 2013. ويظل هذا الاستهلاك ضعيفا مقارنةً مع الهدف المحدد في العقد-البرنامج المتمثل في 5 كيلوغرام للفرد في السنة.

وحسب المعطيات التي توصل بها المجلس من الوزارة، فإن هذا الاستهلاك يقدر ب 5,5 كيلوغرام للفرد في السنة، أخذا بعين الاعتبار كميات زيتون المائدة الذي تمر عبر القطاع غير المهيكل والتي تتراوح بين 150.000 طن و200.000 طن حسب المواسم.

وبالمقارنة مع الصعيد العالمي، يظل الاستهلاك الوطني لزيتون المائدة ضعيفا، حيث مثل فقط معدلا قدره 1 % خلال الفترة الممتدة بين 2010/2009 و2017/2016، في حين أن مصر وتركيا تستهلكان 13 %، وتستهلك الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا 8 % كما تستهلك إيطاليا 5 %.

ويرجع انخفاض معدلات استهلاك منتجات الزيتون وطنيا إلى عدة أسباب لعل أهمها التأخير في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تشجيع استهلاك منتجات الزيتون ذات الجودة العالية في السوق الداخلية، كما هو منصوص عليه في الاتفاقيتين الموقعتين بين الوزارة والفدرالية البيمهنية المغربية للزيتون في عامي 2010 و2016، وذلك أساسا بسبب عدم توفر الفدرالية البيمهنية على الموارد المالية الكافية للقيام بذلك.

➢ ضعف تنظيم قنوات التسويق وإطار قانوني لا يشمل المبيعات غير المعبأة (Vrac)

بعد انتهاء عملية عصر الزيتون، يبقى نظام التسويق التقليدي هو الأكثر انتشارًا، وذلك إما مباشرة لصالح المستهلك النهائي أو لتجار البيع بالتقسيط. ويتم التزود بزيت الزيتون تبعا للطرق التالية: مباشرة من عند المنتج (39 %)، يليها الاستهلاك الذاتي (18 %) ثم تجارة القرب (17 %) والأسواق (15 %) أو الأسواق الممتازة والمتوسطة (8 %).

بالإضافة إلى ذلك، تتم تعبئة زيت الزيتون في عبوات لا تعطي أولوية للجودة (51 % في عبوات بلاستيكية و26 % زجاجية و16 % غير معبأة و7 % بطرق أخرى)، مما يؤثر على جودة الزيت ويشجع المبيعات غير المعبأة والقطاع غير المهيكل.

وعلى الرغم من التعديلات المستمرة التي عرفها الإطار التنظيمي المؤطر لهذا المجال، لاسيما المرسوم رقم 2.14.268 بتاريخ 29 يناير 2015 المتعلق بجودة زيوت الزيتون وزيوت الفيتور التي يتم تسويقها وبسلامتها الصحية، الذي سن معايير جديدة وصارمة خاصة بالمبيعات المعبأة، فإن تنزيل هذا الإطار في أرض الواقع تعيقه مجموعة من الحواجز، وكمثال على ذلك فقد لوحظ تعدد نقط البيع من قبيل الباعة المتجولين والسوق الأسبوعي والطرق الجهوية والوطنية وغيرها...) وذلك في غياب أي ترخيص طبقا للقانون 07-28 سالف الذكر وهو ما يجعل الجانب التسويقي لزيت الزيتون وزيتون المائدة بمثابة الحلقة الضعيفة في قطاع الزيتون الوطني، حيث يظل البيع غير المعبأ مهيمنا على السوق المحلي بنسبة تتراوح بين 80 % و90 % من الاستهلاك الوطني لزيوت الزيتون.

إن هيمنة تسويق الزيتون غير المعبأ الذي لا يحترم المعايير الصحية والغذائية المطلوبة، يؤثر سلبا على سلسلة قيم زيت الزيتون وكذا قنوات التسويق التي يسيطر عليها الوسطاء، كما يحول دون تعميم نظام تعقب منتجات الزيتون كما من شأنه الإضرار بصحة المستهلكين وبصورة منتجات الزيتون المغربي على الصعيد العالمي.

➢ تطور السلسلة الثانوية لإنتاج الزيتون لا يزال في مراحله الأولية

فيما يخص السلسلة الثانوية لإنتاج الزيتون (العلامات المميزة للمنشأ والجودة)، لوحظ وجود ضعف في مستويات الإنتاج والتسويق بسبب عدم وجود الدراسات المسبقة للجدوى، وخطط التواصل والتسويق واستراتيجية تسويق تعتمد على القنوات الحديثة.

في هذا الإطار، ومنذ دخول القانون رقم 06-25 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية حيز التنفيذ سنة 2009، صادقت اللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة على 13 منتوجا من الزيتون: منتوجان لزيت زيتون بعلامة تسمية المنشأ المحمية، 9 منتوجات زيت زيتون بعلامة البيان الجغرافي، منتوج زيت زيتون واحد بعلامة الجودة الفلاحية ومنتوجا واحدا لزيتون المائدة بعلامة الجودة الفلاحية. كما كان منتوجان آخران قيد الدراسة من قبل اللجنة سالفة الذكر في سنة 2018.

أما بالنسبة لإنتاج الزيتون البيولوجي، وحسب البيانات المتوفرة، فلا تزال المساحة المخصصة للزراعة البيولوجية للزيتون جد ضعيفة مقارنة بالمساحة الإجمالية للزيتون، وتبلغ مساحتها 1.020 هكتار أي ما يشكل 13 % من المساحة الإجمالية المخصصة للزراعة البيولوجية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التأخير في وضع ترسانة قانونية كاملة تتعلق بالإنتاج البيولوجي، بما في ذلك الزراعة البيولوجية للزيتون، والناتج عن تأخر نشر أربع قرارات تطبيقية لاسيما المتعلقة بدفتر تحملات المنتوجات المحولة، و دفتر تحملات الإنتاج الحيواني، و دفتر تحملات المنتوجات البحرية، و كذا شروط وكيفية الاعتراف بمطابقة التشريعات المنظمة لأنماط الإنتاج البيولوجي في الدول الأخرى، شكل عائقا أمام توسيع زراعة الزيتون البيولوجي، التي أصبحت تعتبر في السنوات الأخيرة كخزان حقيقي للقيمة المضافة على الصعيدين الوطني والدولي. وقد اتخذت هذا الخيار عدة دول منافسة للمغرب مثل تونس وإيطاليا، وهو ما أعطى نتائج إيجابية.

2. إنعاش صادرات منتجات الزيتون

بخصوص هذا الجانب، سجل المجلس ما يلي.

➢ صادرات منتجات الزيتون دون مستوى الأهداف المسطرة في العقد-البرنامج

تعرف صادرات زيت الزيتون تقلبات كبيرة، حيث بلغت 33.248 طناً في 2011/2010 كمعدل أقصى قبل أن تنخفض إلى أقل من 6.844 طناً في 2014/2013، أي بنسبة انخفاض تقدر ب 79 في المائة. وفي موسم 2017/2016، بلغ حجم زيت الزيتون المُصدَّر 10.344 طنًا، وهو ما يمثل 9 % من الهدف المسطر بالعقد والذي يتوخى تصدير 120.000 طن من زيت الزيتون في أفق عام 2020. وقد بلغ حجم زيت الزيتون المصدر في الفترة الممتدة ما بين 2010/2009 و2017/2016 حوالي 16.101 طن كمعدل سنوي، أي ما يمثل 13 % من الهدف المسطر.

وإلى جانب الوتيرة غير المنتظمة للإنتاج والتي تؤثر على صادرات منتجات الزيتون وتحول دون إبرام عقود مع المستوردين الذين يطلبون كميات ثابتة من محصول الزيتون سنويا، فقد سجل كذلك عدم وجود رؤية شاملة وموحدة في مجال الترويج لمنتجات الزيتون والتأخير في تفعيل آلية رصد المتنافسين، مما ساهم في عدم تحقيق الأهداف المسطرة في العقد البرنامج في مجال التصدير.

➢ نقائص في جودة منتجات الزيتون كمحدد للتموضع التنافسي

تحسنت جودة زيت الزيتون بشكل كبير خلال الفترة الممتدة من 2010/2009 إلى 2017/2016، وذلك بفضل الزيادة في حجم إنتاج الزيت البكر والزيت البكر الممتازة والذي ارتفع من 4.033 طنا إلى 6.518 طنا، أي بزيادة قدرها 62 %. غير أنه، وبالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة خاصة في مجال تحديث وحدات عصر الزيتون وزيادة طاقتها الاستيعابية وتوفير الإرشاد بشأن تقنيات الجني، فإن تزايد الكميات التي يتم تصديرها من صنف زيت الزيتون الوقاد يعيق دائما تحسين جودة زيت الزيتون. وقد سجل في هذا السياق تطور متقلب للكميات المنتجة من هذا الزيت في مواسم معينة، وخاصة في 2011/2010 عندما تم اللجوء إلى تصدير حوالي 10.132 طن من زيت الزيتون الوقاد مقابل 720 طن فقط في 2010/2009؛ مما يفوت على القطاع أرباحا مهمة ويؤثر على سمعة وصورة زيت الزيتون المغربي على الصعيد الدولي.

ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف مستوى النظافة وتقنيات الإنتاج والجني، وظروف استخراج زيت الزيتون وتخزينه، وكذا عدم احترام الآجال المحددة لنضج الزيتون والآجال ما بين جني وعصر الزيتون بالإضافة إلى قصور أنظمة تعقب المنتجات وتلك الخاصة بضمان الجودة.

وقد أثر التأخير في إنشاء سجل لزراعة الزيتون المنصوص عليه في المخطط الوطني للزيتون على جهود تحسين جودة زيت الزيتون من خلال تحديد المناطق ذات الأداء المتميز خاصة من الناحية الكيميائية والعضوية. فبالرغم من أن هذا السجل يوجد حاليًا في مرحلة متقدمة من الإنجاز، فإنه كان ينبغي منطقيا وضعه إما مع بداية العقد-البرنامج أو بشكل مرافق لوضع الإطار القانوني للعلامات المميزة للمنشأ والجودة. ولقد كان من شأن إنجاز هذا السجل في بداية تفعيل العقد البرنامج التمكين من تحديد مناطق زراعة الزيتون المؤهلة لتوفير أداء جيد كيميائيا وعضويا، واتخاذ إجراءات مناسبة وفعالة في مجال حفظ زيوت الزيتون عالية الجودة، وذلك من أجل ترسيخ سمعة جيدة لزيت الزيتون المغربية في الأسواق الخارجية، ووضع قاعدة بيانات لإعداد لوحات تذوق خاصة بزيت الزيتون.

➢ هيمنة الزيتون غير المعبأ على صادرات منتجات الزيتون

يتم تصدير كميات زيت الزيتون وزيتون المائدة وزيت الفيتور أساسا بشكل غير معبأ، وقد بلغت النسب غير المعبأة التي تم تصديرها من هذه المنتجات تباعا 88 % و53 % و98 % عن الفترة الممتدة ما بين 2010/2009 و2017/2016. وتؤدي هذه الهيمنة للصادرات غير المعبأة إلى ضياع هوية زيت الزيتون المغربي بسبب خلطه مع زيوت أخرى في البلدان المستوردة، مما يؤثر على تثمين هذه المنتجات ويفوت أرباحا على القطاع.

ويجدر التذكير أن توقيع العقد البرنامج الخاص بتطوير الصناعات الغذائية في عام 2017 كان يرمي إلى تنمية الصادرات من زيت الزيتون المعبأ، وهو الهدف الذي سطره العقد البرنامج المتعلق بسلسلة الزيتون. غير أن النتائج المحصلة لا ترقى إلى الهدف المنشود.

➢ **نمو متواضع لصادرات منتجات الزيتون مرتكز على قطاعات مختلفة**

لا يزال حجم الصادرات من منتجات الزيتون العضوية والمحلية ضعيفا مقارنة بالكميات الإجمالية المصدرة في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب التأخير في نشر النصوص الخاصة بهذا النوع، فإن تصدير زيت الزيتون البيولوجي أو العلامات المميزة للمنشأ والجودة يتم في كثير من الأحيان في شكل الزيت العادي، مما يؤثر سلبا على مستوى تثمين الزيت وعلى سمعته وهويته في الأسواق الخارجية.

ويفسر ضعف حجم الصادرات من منتجات الزيتون البيولوجية بعدم استغلال المؤهلات التي يتوفر عليها المغرب في هذا المجال وعدم استغلال الأراضي البورية التي تناسب الزراعة البيولوجية للزيتون، وكذا بالتأخر في وضع إطار قانوني شامل خاص بهذه الزراعة وكذا لغياب رؤية واضحة للترويج بهذه المنتجات.

كما تعزى هذه الوضعية، بالنسبة لمنتجات الزيتون ذي العلامات المميزة للمنشأ والجودة، إلى التأخير في وضع سجل لزراعة الزيتون، ومباشرتها دون دراسات مسبقة للجدوى، وكذا صعوبة الحصول على شهادة المصادقة السنوية الخاصة بهذه المنتجات نتيجة عدم احترام دفاتر التحملات، وكذا عدم وجود رؤية واضحة ومحددة للترويج لها ووجود منافسين تخصصوا في هذا القطاع منذ عدة سنوات كإيطاليا التي تتوفر حاليا على 42 تسمية.

➢ **ضعف في تنويع الأسواق وفقدان حصص كبيرة من الأسواق التقليدية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية)**

من حيث التموضع في السوق الدولية، تظل صادرات زيت الزيتون المغربي مرتبطة بسوقين رئيسيين، هما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والتي استقطبتا على التوالي 44 % و48 % من الصادرات المغربية خلال الفترة الممتدة من 2010/2009 إلى 2017/2016. غير أنه سجل تراجع كبير لصادرات زيت الزيتون في هذين السوقين، بنسبة 60 % في سوق الاتحاد الأوروبي و81 % في السوق الأمريكية ما بين 2011/2010 و2017/2016.

وفيما يتعلق بزيتون المائدة، فإن المغرب يركز على عدد محدود من المنافذ بما في ذلك سوق الاتحاد الأوروبي، الذي استوعب ما معدله 68 % من الكميات المصدرة خلال الفترة من 2010/2009 إلى 2017/2016، تليه الولايات المتحدة بمعدل سنوي يساوي 20 % من مجمل الكميات المصدرة. ويرجع هذا الوضع إلى عدم قدرة المغرب على زيادة حصته في الأسواق الواعدة مثل الصين وروسيا فيما يخص زيت الزيتون، والمغرب العربي والمملكة العربية السعودية وأستراليا فيما يخص زيتون المائدة.

على ضوء النتائج والملاحظات التي تم الوقوف عليها، وبغية تحسين إدارة العقد-البرنامج الخاص بسلسلة الزيتون، يدعو المجلس الأعلى للحسابات وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، بشكل عام، إلى ضمان تتبع دقيق وصارم لتنفيذ العقد المذكور. ويوصي على وجه الخصوص بما يلي:

- **فيما يخص الشروط المؤطرة لسلسلة الزيتون:**
  - **السهر على أن تكون مساهمة الفيدرالية البيمهنية أكثر فعالية في تنفيذ مضامين العقد برنامج، خاصة من خلال:**
    - **استكمال إحداث التمثيليات الجهوية للفدرالية البيمهنية المغربية لمنتجي الزيتون وتفعيل الاتفاقيات الموسعة المنصوص عليها في القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، وذلك من أجل تمكين هذه الفدرالية من الوفاء بالتزاماتها التعاقدية؛**
    - **إسناد مسؤولية العمل على استدامة الضيعات بعد زرعها بالزيتون إلى المنظمات المهنية الفلاحية التي سلمت لها، ودعمها على مستوى التسويق؛**
    - **إشراك مختلف الأطراف المعنية بالعقد لاسيما الفدرالية البيمهنية، ومديرية التعليم والتكوين والبحث، والمعهد الوطني للبحث الزراعي، والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية في ميدان البحث والتطوير وكذلك في ميدان تكوين وتأطير المهنيين في قطاع الزيتون، قصد تحسين طرق الإنتاج؛**
- **فيما يخص تحسين أداء الإنتاج وجودة منتجات الزيتون في بداية سلسلة القيمة:**
  - **تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع التجميع من خلال تعبئة المستثمرين المحتملين وتوعية المزارعين بهذا النموذج التنظيمي؛**
  - **تسريع عملية تنفيذ مشاريع التجميع التضامني من خلال إشراك أمثل للفدرالية وتفعيل التصميم المديري لتموقع وحدات التثمين؛**

- مواصلة الجهود للرفع من مردودية ضيعات الزيتون من خلال التركيز على مختلف عوامل الإنتاج، خاصة:

  - تنويع أصناف الزيتون عبر ادخال أصناف جديدة ذات أداء ومردودية جيدين، والحد من هيمنة صنف البيشولين المغربية طبقا لخارطة الطريق التي أعدتها الوزارة سنة 2011؛

  - إيلاء المزيد من الاهتمام للري من خلال الاستمرار في إنجاز برنامج تجهيز ضيعات الزيتون بنظام السقي الموضعي وكذا برامج التهيئة الهيدروفلاحية والعقارية المشار إليها في العقد؛

  - استدراك التأخر الحاصل في برنامج إعادة تأهيل ضيعات الزيتون القديمة مع تعميم التقنيات الزراعية الحديثة؛

- فيما يخص تثمين الإنتاج وتحديث أدوات التحويل:

  - مواصلة إنجاز برنامج الرفع من القدرة التحويلية من خلال تحديث وحدات العصر الموجودة إلى جانب تشجيع المهنيين على احترام الشروط الصحية المنصوص عليها في القانون رقم 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وكذا من خلال تنفيذ التصميم المديري الخاص بتموقع وحدات التثمين؛

  - استدراك التأخر الحاصل في تأهيل الوحدات التقليدية (المعصرات) من أجل تحسين شروط عصر الزيت إن على مستوى الجودة أو احترام البيئة؛

  - العمل على تنظيم مسالك التوريد مع تعزيز آليات مراقبة الجودة والتتبع وكذا على تحقيق تكامل بين مرحلتي ما قبل التثمين (l'amont de la filière) وما بعد التثمين (l'aval de la filière) من أجل الحد من الآثار السلبية لوجود الوسطاء؛

  - مواكبة المجموعات ذات النفع الاقتصادية GIE التي تم إنشاؤها في إطار برنامج حساب تحدي الالفية MCA والتي تعاني من صعوبات إدارية ومالية؛

  - ضمان احترام الشروط البيئية أثناء تنفيذ مختلف البرامج التنموية لقطاع الزيتون. وفي هذا الصدد، يعد ضروريًا تسريع عملية تنفيذ برنامج تثمين المنتجات الثانوية لإنتاج زيت الزيتون (كتسميد الأراضي الزراعية عبر نثر مرج الزيتون) وإعداد الإطار القانوني المتعلق بها؛

- في مجال التسويق المحلي وبغية الرفع من تنافسية منتجات الزيتون على المستوى الخارجي:

  - العمل على الرفع من استهلاك منتجات الزيتون على المستوى المحلي من خلال تعزيز الجهود الرامية للترويج لهذه المنتجات وتحسيس المستهلكين بمنافعها وكذا تشجيع قنوات التسويق الحديثة؛

  - العمل على تحسين جودة زيت الزيتون المنتجة، ويتطلب هذا الأمر وضع "سجل زراعة الزيتون" الذي عرف إنجازه تأخرا ملحوظا، والتركيز على صنفي زيت الزيتون البكر والبكر الممتاز، اللذين يفضلهما المستهلك المحلي والأجنبي؛

  - الرفع من حصة الصادرات من منتجات الزيتون المعبأة ذات القيمة المضافة، ومواصلة الإجراءات للحد من هيمنة المنتجات غير المعبأة التي تؤثر سلبا على جودة وسمعة المنتوج المغربي؛

  - تدارك التأخر الحاصل في مجال الانتقال إلى زراعة الزيتون البيولوجية قصد اللحاق بركب البلدان المنافسة للمغرب ومضاعفة الجهود للترويج للمنتجات ذات العلامات المميزة للمنشأ والجودة؛

  - مواكبة المهنيين المصدرين عبر تعزيز الأنشطة الترويجية من أجل استهداف أسواق جديدة واعدة لمنتجات الزيتون (كندا والصين وروسيا واليابان والمكسيك والشرق الأوسط) وتوطيد مكانة المغرب في أسواقه التقليدية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية).

II. جواب وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

(نص مقتضب)

(...)

أولا. الجواب المتعلق بملاحظات المجلس الأعلى للحسابات

1. الحكامة والظروف الإطار لسلسلة الزيتون

1.1 الوثائق المرتبطة بتنفيذ وتتبع العقد -برنامج

طبقا للمادة 5 من العقد – برنامج، تم إعداد خطة العمل وتقديمها في شهر دجنبر 2009. كما عقد فريق العمل، الذي تم إحداثه، اجتماعاته المسطرة في إطار نظام تتبع إنجاز العقد -برنامج سلاسل الإنتاج (PMO) منذ 2009، وبانتظام. وقد تم إعداد محاضر هذه الاجتماعات.

كما تعقد لجنة التتبع، التي تم إنشائها في إطار العقد -برنامج والتي تتشكل من كل الفاعلين، سنويا اجتماعاتها (...).

علاوة على ذلك، (...)، تم تحيين المخططات الفلاحية الجهوية طبقا للتقسيم الإداري الجديد لتنتقل من 16 إلى 12 مخططا، حيث يعتبر قطاع الفلاحة من أول القطاعات التي قامت بتحيين هياكلها وبرامجها مباشرة بعد دخول التقسيم الجهوي الجديد حيز التنفيذ في يناير 2016.

2.1 تأهيل الهيئة البين مهنية والنسيج التعاوني

لمواكبة تأهيل الفدرالية البيمهنية المغربية للزيتون، تم إبرام ثلاث (3) اتفاقيات بين وزارة الفلاحة وهذه الفدرالية تمتد خلال الفترة ما بين 2014 و2022 لدعم إعادة هيكلتها وتقوية قدرات أعضائها وتشجيع التجميع.

وفي هذا الإطار، تم، لحد الآن، تأسيس أربع (4) تمثيليات للفدرالية البيمهنية على مستوى أهم الجهات المنتجة، كمراكش - أسفي، وبني ملال - خنيفرة، وفاس – مكناس، والجهة الشرقية. مع العلم أن تمثيلية جهة طنجة- تطوان - الحسيمة توجد حاليا في طور التأسيس. هذا، وقد قامت الهيئة بالاستعانة بمكتب للدراسات لمساعدته في إعداد خطة عملها وبلورة الاتفاقيات البيمهنية.

(...) وتعتبر المنهجية المعتمدة لتطوير السلسلة مقاربة تشاركية، يتم من خلالها تحديد الأهداف المراد تحقيقها والموارد والتدابير التي يجب توفيرها بطريقة تشاورية مع المهنيين وبمشاركة فعالة من جميع مكوناته وفي جميع المراحل.

وبخصوص الاتفاقيات الثلاثة التي أشار إليها المجلس في تقريره، فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار المشاكل التنظيمية والهيكلية وضعف الموارد المالية والبشرية التي عرفتها الفدرالية البيمهنية المغربية للزيتون مع بداية تأسيسها، والتي حالت دون تحقيق التزاماتها في هذا الإطار.

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في سياق اتفاقية تأهيل التنظيم البيمهني، وضع قطاع الفلاحة جميع التدابير اللازمة لهيكلة النسيج التعاوني للسلسلة، في حين يبقى تنفيذ هذه التدابير من اختصاصات والتزامات المهنيين.

وفي هذا الإطار، خلقت الفدرالية البيمهنية 5 جمعيات جهوية لمنتجي الزيتون، بما في ذلك التعاونيات والتي انضوت تحت الفدرالية الوطنية لمنتجي الزيتون (**FENOL**) سنة 2017. ويجري حاليًا متابعة تنظيم وإعادة هيكلة المهنيين بهدف توسيع قاعدة العضوية بالنسبة لجميع مكونات الهيئة.

هذا، ويعتبر تنظيم وهيكلة أي سلسلة خطوة أساسية من أجل تطويرها، غير أنها تعد عملية معقدة تستغرق وقتًا طويلاً. وتجدر الإشارة أن القطاعات الأكثر نجاحا هي، بشكل عام، القطاعات التي يكون فيها الفاعلون الاقتصاديون الأفضل تنظيما.

3.1 الرؤية والتنسيق في إعداد الاتفاقيات الخاصة بالبحث والتطوير

تمت صياغة الاتفاقيتين الخاصتين بقطب الزيتون لمراكش **Oléopole** والقطب الفلاحي الخاص بالزيتون بمكناس، باتفاق وتشاور تام مع الفدرالية البيمهنية. وقد تعذر على هذه الأخيرة الوفاء بالتزاماتها بسبب نقص مواردها المالية والبشرية.

4.1 اشراك مديرية التعليم والتكوين والبحث في تنفيذ العقد-برنامج

(...) إن مديرية التعليم والتكوين والبحث، على غرار جميع مؤسسات الوزارة المعنية بتطوير السلسلة، هي ممثلة على مستوى مجموعات العمل المحددة من طرف الوزارة لتتبع السلسلة. كما تشارك هذه المديرية في الاجتماعات السنوية للجنة التتبع والتقييم.

وبخصوص التزامات الفدرالية البيمهنية في مجال التكوين، فقد تم، في إطار الاتفاقية الخاصة بدعم هيكلة التنظيم، إنجاز مجموعة من التكوينات الخاصة بصيانة تسيير البساتين وإدارة الجودة في وحدات التثمين.

2. الإنتاج والجودة

1.2 تطور مؤشرات أداء عالية السلسلة

➢ الإنتاج والمردودية

يرجع التباين الحاصل في إنتاج الزيتون من سنة لأخرى إلى عاملين أساسيين. ويتعلق الأمر بعدم انتظام التساقطات المطرية وظاهرة التناوب، اللذان يعتبران عاملين طبيعيين لا يمكن التحكم فيهما ويؤثران بشكل كبير على مستوى الإنتاج بالمناطق البورية.

(...)، فبفضل تنظيم العديد من الحملات التحسيسية والدورات التكوينية التي تم إنجازها من طرف المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والمديريات الجهوية للفلاحة والهيئة البين مهنية، عرفت صيانة البساتين تحسنا كبيرا، مما جعل المسار التقني فعالا وملائما لمختلف مناطق الإنتاج.

وتشير المعطيات الميدانية إلى أن مغروسات الزيتون في المناطق البورية الجبلية أضحت تستفيد من عمليات التشذيب والتقليم والتنظيف من الأغصان الميتة. كما تستفيد مغروسات المناطق البورية الملائمة والمسقية من الحرث والتقليم (سنويًا أو كل سنتين) والتسميد والمعالجة ضد الأمراض والحشرات.

وبخصوص المردودية المشار إليها في تقرير المجلس، فقد تم احتسابها على أساس المساحة الإجمالية، في حين أن المردودية الحقيقية يجب احتسابها بالنسبة للمساحة المنتجة فقط. هذه المردودية عرفت تطورا من 1,19 الى 2,08 طنا في الهكتار، ومن المتوقع أن تزيد تدريجيا. تجدر الإشارة إلى أن متوسط مردودية الزيتون في إيطاليا هو في حدود 2,07 طنا / هكتار (متوسط 2013-2017 / مصدر منظمة الفاو).

➢ مساحات زراعة الزيتون بالمناطق البورية

تبقى المساحات المغروسة بالزيتون بالمناطق البورية أكثر من المساحات المسقية، ويمكن تفسير ذلك، أساسا، بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن زراعة الزيتون تم اختيارها في إطار مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر لاستبدال زراعة الحبوب في المناطق البورية، وخاصة المناطق الجبلية والصعبة، وذلك بالنظر إلى قدرة الزيتون على الإنتاج بهذه الأنظمة الإيكولوجية.

كما تدعم الوزارة، بقوة، زراعة أشجار الزيتون المسقية، وذلك من خلال الإعانات المالية الممنوحة في إطار صندوق التنمية الفلاحية لتجهيز البساتين بنظام السقي الموضعي.

2.2 محددات الإنتاجية في مجال زراعة الزيتون

➢ النسيج الإنتاجي وأصناف الزيتون

بخصوص ملاحظة المجلس حول الأصناف الزيتون، فإن المغروسات الجديدة المنجزة في إطار مخطط المغرب الأخضر، تستعمل شتائل معتمدة تتكون أغلبيتها من صنفي الحوزية والمنارة. كما أن حصة هذه الأصناف ترتفع من سنة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، مثلت أصناف الحوزية والمنارة في منطقة الحوز 25% من أشجار المنطقة سنة 2016.

بالإضافة إلى ذلك، تتواصل الجهود المبذولة لتنويع الأصناف المستعملة، حيث عمل المعهد الوطني للبحث الزراعي على استنباطات وراثية من أصناف الحوزية والمنارة، من جهة، وبشولين لنكدوك ومنزانيا وفرانطويو، من جهة أخرى، مما أدى إلى الحصول على 5 أنواع جديدة فعالة وأكثر تكيفا (تاساوت، وأكدال، والدالية، والمشكاة، والبركة) تم تسجيلها بالسجل الرسمي. ويوجد حاليا صنفي تساوت والدالية في طور التكثير لدى أصحاب المشاتل.

للإشارة، فقد أوصت التوجهات الاستراتيجية لوزارة الفلاحة لتطوير قطاع زيت الزيتون باستخدام أصناف محددة للأوساط الإنتاجية الثلاثة التالية:

- نظام المناطق البورية:
- الأصناف الوطنية: بيشولين مغربية والحوزية والمنارة؛
- الأصناف الأجنبية (تساقطات تتجاوز 400 مم): بيشولين لانكدوك وليتشينو وهوخيبلانكا وبيكوال وفرانطوي؛
- نظام مكثف مسقي: (زيتون المائدة، وزيت):
- زيت المائدة: الحوزية والمنارة وبيشولين لانكدوك؛

- إنتاج زيت الزيتون: الحوزية والمنارة وأصناف جديدة للمعهد الوطني للبحث الزراعي؛
- نظام جد مكثف: أصناف لإنتاج الزيت:
- الأصناف أجنبية صغيرة الحجم: اربيكوينا واربوسانا وكورونيكي.
- الأصناف الوطنية: الصنف مهجن للمعهد الوطني للبحث الزراعي داليا واكدال في طور التكثير.

➢ **تتبع الدعم العمومي المخصص لتجهيزات السقي الموضعي**

إن مصالح الوزارة تقوم بالمتابعة الشاملة والصارمة لجميع ملفات المساعدات المالية للدولة، حيث قامت مديرية المالية للوزارة بتزويد المجلس بجميع البيانات المالية والمادية المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من المساعدة المالية للدولة بين عامي 2008 و2018 والمتعلقة بسلسلة زيت الزيتون التي تهم المساحة المزروعة وكذا البيانات المالية والمادية، المتعلقة بالاستثمارات التي تم إجراؤها خلال نفس الفترة، والمتعلقة بالإعانات الخاصة بمغروسات الزيتون الجد مكثفة والتي يتم سقيها بواسطة الري الموضعي.

كما أن وزارة الفلاحة لديها كل البيانات التفصيلية حول الإنجازات المادية والمالية المتعلقة بالتحفيزات الممنوحة لمشاريع التجهيز بمعدات الري الموضعي لكل ملف.

وبالتالي، تتوفر الوزارة على تفاصيل مساعدات الري لكل سلسلة إنتاج على مستوى الشبابيك الوحيدة الموزعة على كل جهة. ويتطلب تجميعها إنشاء نظام إحصائي خاص. وفي هذا الإطار، تم، سنة 2017، إطلاق مشروع لجمع هذه البيانات على مستوى نظام المعلومات المخصص لتدبير التحفيزات الفلاحية، بناء على تصريحات الفلاح المتقدم بطلب الحصول على الاعانة من الشباك الوحيد.

وهكذا، تساهم جميع التدابير التحفيزية التي تم إرساؤها في إنشاء وحدات لإنتاج الزيتون، والتي تشكل أساس أي تقييم لسلسلة الإنتاج. وبالتالي (...) فإن البيانات الرئيسية التي يتعين أخذها بعين الاعتبار هي تلك المتعلقة بالمساحة المزروعة المعروضة في ملفات المنح لإنشاء بساتين الزيتون. هذه البيانات، المتوفرة (...) تمكن من تقييم منجزات السلاسل في المناطق البورية والمسقية وقياس المساعدات المالية للدولة التي استفادت منها.

➢ **تطور مزارع الزيتون المسقية وقطاع زيتون المائدة**

يعتبر توفر الموارد المائية وولوج الأسواق والقدرة التنافسية لسلسلة الزيتون مقارنة بزراعات أخرى ذات قيمة مضافة عالية من العوامل الحقيقية التي تساهم في تطوير سلسلة الزيتون بالمناطق المسقية. وبالتالي، يعود اختيار المزروعات بهذه المناطق، في الأخير، إلى الفلاح حسب هذه العوامل.

3.2 مشاريع الدعامة الأولى

➢ **إنجاز مشاريع التجميع الإنتاجي**

وضعت الإدارة الإطار القانوني للتجميع من خلال إصدار قانون التجميع الفلاحي سنة 2012 بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الغرف الفلاحية والكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية والتنظيمات المهنية الفلاحية.

فبعد المرحلة الأولى من التنفيذ، وبناءً على طلبات المهنيين، تم اقتراح تعديلات لتكييف عملية التجميع مع الواقع الفلاحي. غير أن تعقيد عملية التعاقد بين الفاعلين الخواص (المجمع والمجمعين)، لا سيما فيما يتعلق بمسألة تحديد الأسعار والامتثال لها من جانب الأطراف المتعاقدة، قد أثر على سرعة إنجازات مشاريع التجميع. وهو الأمر الذي يتجاوز إرادة وزارة الفلاحة.

➢ **إنجاز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص**

(...) تعتبر إنجازات مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مرضية للغاية بشكل عام. (...).

فبالنسبة لمغروسات الزيتون، فإن الإنجازات المشار إليها في التقييم الأخير، والتي تبلغ 13.113 هكتارا، تتماشى مع الجدول الزمني لتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص.

أما بالنسبة للإنجازات المتدنية للزيتون المسجلة بجهة الدار البيضاء - سطات، (...) (أقل من 2%)، فهذه المنطقة ليست متخصصة في زراعة الزيتون، وقد واجه العدد القليل من مشاريع الشراكة المقترحة في المنطقة المذكورة صعوبات على مستوى وفرة المياه، مما دفع الشركاء المعنيين إلى تغيير برنامجهم الاستثماري من خلال سلاسل أخرى.

4.2 مشاريع الدعامة الثانية

➢ إنجازات مشاريع التجميع التضامني

تجدر الإشارة إلى أن التجميع التضامني يتحقق من خلال التنظيم الذاتي للمزارعين في إطار الجمعيات والتعاونية وتجمعات ذات نفع اقتصادي، والتي تمثل حاملي مشاريع الدعامة الثانية.

(...) وقد ساهمت الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر بقوة في تطوير النسيج الجمعوي للفلاحين مما مكن من تعزيز قوتهم التفاوضية، وبالتالي التمكن على أكبر قدر ممكن من القيمة المضافة الناتجة عن النشاط الزراعي. وتشكل هذه المنظمات المهنية المستوى الأول من التجميع الاجتماعي.

بالنسبة لقطاع الزيتون، بلغ عدد المنظمات المهنية الزراعية **(OPA)** التي تم إنشاؤها 247 تنظيما (من إجمالي 873 تنظيما في إطار مشاريع الدعامة الثانية)، حاملة لمشاريع وقعت اتفاقيات شراكة مع الإدارة. مما يبرز الجهود الحميدة المبذولة في مجال تنظيم الفلاحين على طول سلسلة القيمة لهذه السلسلة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن حصيلة إعادة تأهيل المساحات التي سبق غرسها في إطار الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر تبقى مرضية، حيث تم إعادة تأهيل مساحة 24.070 هكتارا من أصل 29.544 هكتارا التي تمت برمجتها في أفق 2020، أي 80% من المساحة المستهدفة. وسيتم إنجاز الباقي حسب طلب المستفيدين المعنيين وانخراطهم في هذه العملية.

➢ إنجاز اعمال التهيئة الهيدروفلاحية

تعرف الإنجازات المالية والمادية لمشاريع التهيئة الهيدروفلاحية في إطار مشاريع الدعامة الثانية تقدما عاديا، حيث بلغت الإنجازات المادية 59% من الهدف المسطر، في حين تبلغ الإنجازات المالية حوالي 76%.

3. تطوير التثمين

1.3 تحويل منتجات الزيتون

➢ نمو إنتاج منتجات الزيتون

إن المعطيات المقدمة في تقرير المجلس تخص زيتون المائدة المنتج على مستوى الوحدات الصناعية في القطاع المهيكل، في حين أن التصبير التقليدي للزيتون يعد من الممارسة الشائعة في المغرب، ومع ذلك لا يشكل قطاعا منظما في وحدات محددة معروفة، بل هو عبارة عن أنشطة منزلية أو مرتبطة مباشرة بتجارة التقسيط.

يمكن أن يصل إنتاج زيتون المائدة في هذا القطاع غير المهيكل ما بين 150.000 و200.000 طن حسب المواسم، ويمثل غالبية استهلاك المغاربة.

هذا، وتصل المساحة المستهدفة في إطار مشاريع الدعامة الثانية في أفق 2021 إلى 385.278 هكتارا.

➢ تحديث الوحدات التقليدية لعصر الزيتون

انتقل عدد الوحدات الحديثة من حوالي 720 سنة 2008 إلى 1.404 سنة 2018، بمعدل 68 وحدة في السنة خلال الفترة من 2008 إلى 2018، وذلك بفضل الأهمية التي أعطيت لهذا القطاع من خلال مخطط المغرب الأخضر. وقد ارتفعت سعة الوحدات الحديثة وشبه الحديثة من حوالي 700.000 طن سنة 2008 إلى 1.993.000 طن سنة 2018.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات التي أجريت على المعاصر التقليدية تظهر انخفاض مستمر (يقدر عددهم بنحو 11.000 معصرة في عام 2016)، ولا تشتغل جميعها خلال كل موسم. وبالتالي، تبقى مساهمتها الفعلية في عمليات طحن الزيتون منخفضة للغاية، ولا تتجاوز 12% مقارنة بالوحدات العصرية وشبه العصرية.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر تأهيل المعاصر التقليدية عملية شبه مستحيلة لأسباب متعددة، من بينها صعوبة احترام، من جهة، قواعد النظافة في المعصرة التقليدية نظرًا للحيوان المستخدم في الجر، ومعايير التحويل بالنظر إلى التجهيزات المستعملة والمباني التي تأوي الأغلبية الساحقة من هذه الوحدات، من جهة أخرى.

➢ التصميم المديري لتحديد مواقع وحدات التثمين

بالإضافة إلى 20 وحدة منجزة في إطار برنامج تحدي الألفية، وفي إطار التصميم المديري لتحديد مواقع وحدات التثمين الذي تم تطويره سنة 2011، تم إنجاز 83 وحدة مجهزة بنظام مستمر ثنائي المراحل في إطار مشاريع الدعامة الثانية، بمتوسط سعة تتجاوز طن واحد في الساعة.

هذا، ومنذ سنة 2010، تتطلب المسطرة الجاري بها العمل في إطار صندوق التنمية الفلاحية لمنح التحفيزات لإنشاء وحدات عصر الزيتون تنفيذ الشروط التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة. كما سيتم تحديث موقع إنجاز الوحدات حسب لإمكانيات كل منطقة.

➢ تسيير وحدات التثمين وإدارة المجموعات ذات النفع الاقتصادي

لقد تطلب إرساء هذا النموذج المبتكر، الذي أطلق في إطار برنامج تحدي الألفية، وتفعيله وتبنيه من قبل الفلاحين، بذل مجهودات متواصلة وطويلة المدى من قبل وزارة الفلاحة، خاصة على مستوى الدعم التقني والمالي.

وبخصوص تشغيل الوحدات المنجزة في برنامج تحدي الألفية، فقد التزمت المجموعات ذات النفع الاقتصادي، من خلال اتفاقية تمويل المشروع، على تعيين طاقم تقني متكامل مكون من مسير وتقنيين متخصصين لتنظيم عمليات تزويد الوحدة والعصر والتسويق. غير أنه خلال مدة عملها، تمت معاينة عدم قدرة غالبيتها على تعيين طواقم بهذه الشروط واستقرارها، مما أثر سلبا على عملها بالشكل المنتظر.

بخصوص تمويل الوحدات، فقد شكل إرساء طريقة تمويل مالي يتلاءم وخصوصيات سلسلة الزيتون لفائدة صغار الفلاحين إحدى التحديات التي تمت معالجتها في إطار الاتفاقية الخاصة بتمويل المشروع في شكل تسبيقات عن المنتوج.

إلا أن تفعيلها وتبنيها من قبل المجموعات عرفا نوعا من الصعوبات، كان أهمها تعقيد الإجراءات المتعلقة بهذا التمويل وتقلبات العرض والطلب من جهة، وإبداء مقاومة في استعمال القروض وعدم قدرة بعض هذه المجموعات على التدبير المناسب لهذا القرض، من جهة أخرى. وبالتالي، يتم اعتماد عملية تبني هذا النظام التمويلي المستجد بالنسبة لهذه المجموعات بشكل تدريجي ومتفاوت من قبلها تماشيا ومستوى أداءها التدبيري والتقني والمالي.

تشير النتائج المحصل عليها، إلى حد الآن، من قبل المجموعات ذات النفع الاقتصادي والمنحى التصاعدي الذي تعرفه مؤشرات أداءها منذ انطلاق عمل وحداتها التحويلية إلى تحسن مرتقب لعملها، وذلك من خلال التقدم الملحوظ لمجموعة من المؤشرات ذات الطابع الكيفي، والمتمثلة بالخصوص في:

- معالجة ما يفوق 54.200 طن من الزيتون من طرف 20 وحدة خلال ثلاث سنوات الأخيرة؛
- 90% من منتوج المجموعات من زيت الزيتون ذي جودة بكر ممتازة، والتي توجت بمشاركة مجموعتين في المسابقة الدولية (Mario Salinas) وفوز إحداها بجوائز تميز خلال المعارض والمسابقات الوطنية والدولية المتخصصة.
- الولوج التدريجي للسوق المحلية مع التشجيع على الاستيراد؛
- توفر 20 مجموعة على التصريح الصحي، منها 12 تجمعا يتوفر على رخصة التصدير.

➢ أنظمة التتبع وضمان الجودة

أدخل القانون رقم 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية عددا من المبادئ الجديدة، بما في ذلك إلزامية الترخيص والاعتماد الصحي بالنسبة لمؤسسات ومقاولات القطاع الغذائي.

وللحصول على هذا الترخيص وجب على هذه المؤسسات والمقاولات وضع دليل للممارسات الصحية الجيدة المنجز من طرف الهيئات المهنية والمعتمد من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية. ويستدعي الحصول على الاعتماد الصحي وضع نظام للمراقبة الذاتية مطابقا لنظام تحليل المخاطر والتحكم في النقط الحرجة.

كما ألزم هذا القانون على هذه المؤسسات والمقاولات وضع نظام التتبع (قبل وأثناء وبعد السلسلة الغذائية) والتوفر على مسطرة لإجراء السحب / الاسترجاع للمنتجات غير المطابقة.

وعلى مستوى وحدات تثمين الزيتون (زيت الزيتون ومصبرات الزيتون)، فبفضل الجهود المبذولة، قامت مصالح المكتب بمنح 371 ترخيصا واعتمادا لهذه الوحدات خلال الفترة الممتدة ما بين شتنبر 2013 إلى متم ماي 2019.

هذه الوحدات تخضع للمراقبة الصحية المنتظمة، من خلال زيارات التقييم (زيارات كاملة معززة بتقارير) وزيارات تفتيش جزئية أثناء أخذ العينات، وإصدار الشواهد الصحية..... ويهدف هذا التتبع إلى التحقق من الامتثال لشروط النظافة والتحكم في المخاطر (المراقبة الذاتية) ونظام تتبع المنتجات. وفي حالة ما تم الكشف عن وجود حالات عدم المطابقة أو أوجه القصور خلال الزيارات الصحية المنتظمة يتم تعليق أو سحب الترخيص أو الاعتماد الصحي.

للإشارة، فغالبية وحدات معالجة الزيتون التي تتمتع ببنية تحتية ومعدات جيدة قد تم اعتمادها أو ترخيصها على المستوى الصحي. كما أن معظم الوحدات المرخصة أو المعتمدة من طرف المكتب، وخصوصا الناشطة منها في مجال التصدير أو تلك التي تمول المتاجر الكبرى والمتوسطة، تتوفر على شهادات أخرى للجودة اعتمادا على متطلبات عملائها التجاريين..

2.3 تثمين المنتجات الثانوية للزيتون

➢ اتفاقية تثمين مخلفات الزيتون

تضم الترسانة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة جميع مصادر التلوث، بما في ذلك مخلفات أنشطة عصر الزيتون. وقد وضعت القطاعات الوزارية المكلفة بالبيئة والماء هذه الترسانة القانونية والتنظيمية منذ الثمانينات، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية الأخرى، بما فيها قطاع الفلاحة.

وبالنظر لصعوبة هذه الإشكالية وتعدد المتدخلين، يتطلب تنفيذ إجراءات الحد من أثار مخلفات الزيتون على البيئة آجالا مهمة.

في هذا الإطار، قامت وزارة الفلاحة، بتنسيق مع القطاعات الوزارية المكلفة بالماء والتنمية المستدامة والداخلية، بإعداد مشروع مرسوم يتعلق بترخيص رش المخلفات السائلة الناتجة عن وحدات عصر الزيتون على الأراضي الفلاحية. ويوجد مشروع هذا المرسوم في طور التوقيع من طرف الوزارات المعنية، قبل وضعه في مسار المصادقة لدى الأمانة العامة للحكومة.

ومن جهة أخرى، تم اتخاذ عدة إجراءات لتحفيز المستثمرين لتثمين مخلفات الزيتون، وذلك عبر منح دعم مالي يهم:

- اقتناء الجرارات اللازمة لرش المرجان على الأراضي الفلاحية في إطار صندوق التنمية الفلاحية؛
- إنشاء أحواض جماعية لتجميع ومعالجة وتثمين المرجان على مستوى مناطق إنتاج الزيتون، وذلك بتنسيق مع الشركاء الجهويين المعنيين؛
- تحويل وحدات عصر الزيتون إلى النظام المستمر ذو طورين؛
- إنشاء وحدات تجفيف وتثمين وتجفيف ثفل الزيتون الرطب.

➢ الإجراءات ذات آثار إيجابية على البيئة

بهدف ضمان احترام وحدات عصر الزيتون للبيئة، تشترط المسطرة المعمول بها في إطار صندوق التنمية الفلاحية للاستفادة من الإعانات على المستثمرين أن:

- تكون الوحدة مجهزة بنظام عصر مستمر ذو طورين قصد تقليص حجم المخلفات الناتجة عن عصر الزيتون والمضرة بالبيئة؛
- تتوفر الوحدة على حوض لتجميع ثفل الزيتون الرطب؛
- يوقع المستثمر التزاما باحترام القوانين الجاري بها العمل في إطار المحافظة على البيئة.

كما تم، في إطار برنامج تقوية سلاسل قيم الصناعات الغذائية الممول من طرف البنك الدولي، التوقيع في يناير 2019 على قرار مشترك للفترة بين 2018 و2022 بين وزارتي الفلاحة والتنمية المستدامة يتعلق بالمراقبة البيئية لوحدات عصر الزيتون المستفيدة من إعانات صندوق التنمية الفلاحية من طرف لجنة مكونة من ممثلين عن وزارة الفلاحة ومن مفتشي الشرطة البيئية التابعة لوزارة التنمية المستدامة.

وقد باشرت هذه اللجنة تنفيذ مقتضيات القرار المشترك سالف الذكر، حيث تمت لحد الساعة زيارة ومراقبة 4 وحدات لعصر الزيتون بأقاليم قلعة السراغنة والفقيه بن صالح وسيدي قاسم ومكناس، في حين ستتم زيارة الوحدات المتبقية خلال موسم جني الزيتون المقبل.

4. تسويق منتجات الزيتون

1.4 السوق الداخلية

يرتبط الاستهلاك الوطني لزيت الزيتون بالإنتاج. ويسير تطور الاستهلاك في نفس منحى تطور الإنتاج.

ومنذ التوقيع على العقد -برنامج الخاص بسلسلة الزيتون سنة 2009، عرف الاستهلاك الوطني ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغ 3,6 كغ/مواطن/سنة عوض 2 كغ/مواطن/سنة، أي بزيادة قدرها 80% بالرغم من استقرار مستوى السعر في السوق الوطنية خلال هذه الفترة. بالمقابل، عرف استهلاك الزيوت النباتية الأخرى ركودا على مدى السنوات الخمس الماضية بحوالي 450.000 طن/ سنة.

تتعلق بيانات الاستهلاك التي تم إرسالها إلى المجلس الدولي للزيتون، والتي استعملتها لجنة المجلس الأعلى للحسابات، فقط بزيتون المائدة المنتج بالوحدات الصناعية المهيكلة.

وبالتالي، فإن تقدير مستوى الاستهلاك على المستوى الوطني لزيتون المائدة يتجاوز بكثير 1 كلغ/مواطن/ سنة. للإشارة، يتراوح إنتاج زيتون المائدة المتأتي من القطاع غير المهيكل ما بين 150.000 و200.000 طن حسب المواسم الفلاحية، ويمثل مجمل استهلاك المغاربة، أي باستهلاك قدره 5,5 كلغ/مواطن/ سنة.

2.4 التسويق بالجملة

تعتبر مكافحة تسويق السائب لمنتجات الزيتون مسؤولية الجميع، كونها تتطلب مشاركة السلطات والمجتمعات المحلية للحد من حجم هذه الممارسة.

فيما يتعلق بالترسانة القانونية، تنص المادة 9 من المرسوم رقم 2.14.268 (29 يناير 2015) بشأن جودة وسلامة زيوت الزيتون وزيوت ثفل الزيتون التي يتم تسويقها على ضرورة تعبئة زيوت الزيتون في عبوات مناسبة وبأحجام رمزية تتراوح من 0,1 إلى 25 لترا.

كما وضعت وزارة الفلاحة، بشراكة مع الفدرالية البيمهنية للزيتون، اتفاقية لتشجيع استهلاك منتجات الزيتون عالية الجودة في السوق الداخلية (2016-2018) بهدف مكافحة التسويق السائب.

من جانبها، تقوم مصالح المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، كل عام وخلال فترة عصر الزيتون، بحملات لتعزيز مراقبة الجودة وسلامة زيت الزيتون الموضوعة في السوق الوطنية. وتهدف هذه الحملات إلى تسجيل مخالفات الممارسات غير القانونية وبيع زيوت الزيتون المزيفة، حيث يتم حجز الزيوت المزيفة التي يتم بيعها من أصل غير معروف أو غير صالحة للاستهلاك، من قِبل المراقبين، كجزء من الرقابة الدائمة أو في سياق اللجان الإقليمية المختلطة.

وقد مكنت هذه المراقبة المكثفة، على سبيل المثال، من:

- أخذ 290 عينة من زيت الزيتون خلال سنة 2018، وتم إرسال 53 تقريرا عن المخالفات المسجلة وضبط وإتلاف 840 لترا؛
- أخذ 146 عينة من زيت الزيتون خلال الثلث الأول من سنة 2019، وتم إحالة 20 تقريرا للمخالفات على المحاكم للبت فيها وضبط وإتلاف 0,082 طنا.

بالإضافة إلى الجهود المبذولة من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية لمكافحة مبيعات الجملة، تم اتخاذ تدابير لتعزيز حملات الترويج والتوعية للمستهلكين، ومواصلة تعزيز الرقابة ودعم ورفع الوعي بوحدات العصر.

3.4 تطور منتوجات الزيتون المرمزة

يعتبر نظام ترميز المواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية، في إطار استراتيجية مخطط المغرب الأخضر وخاصة على مستوى دعامته الثانية، أحد المحاور الأساسية التي ترتكز على تنمية وتثمين المنتوجات ذات خصائص مميزة.

ومن خلال إصدار القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية من طرف قطاع الفلاحة، تم إحداث الإطار القانوني الضروري الذي يمكن من الاعتراف بهذه العلامات وحمايتها. وقد تم، منذ دخول هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه حيز التنفيذ، ترميز66 منتوجا، موزعة على 54 بيانا جغرافيا و6 تسميات للمنشأ و6 علامات للجودة الفلاحية. وقد استفادت سلسلة الزيتون من ترميز منتوجاتها، وذلك عبر حصولها على 12 علامة لزيت الزيتون وعلامة واحدة لزيت المائدة.

هذا، وتواصل الوزارة مجهوداتها من خلال وضع برنامج لترويج هذه العلامات، في إطار برنامج تعزيز سلاسل القيمة الزراعية الغذائية الممول من طرف البنك الدولي، والممتد من 2018 إلى 2022. هذا البرنامج يتضمن كذلك تكوين مختلف الفاعلين في القطاع من أجل الانخراط في هذا النهج.

وبخصوص النصوص القانونية المتعلقة بالإنتاج البيولوجي، فلقد تطلب استكمال ووضع هذا القانون إعداد ونشر ترسانة قانونية ثقيلة تعزى إلى الكم الهام من القرارات التنفيذية الخاصة بهذا القانون (8 قرارات)، ومن بينها 4 قرارات تتعلق بدفاتر التحملات النموذجية، والتي تطلبت دراستها تحليلا تقنيا دقيقا من قبل اللجنة الوطنية للإنتاج البيولوجي بتشاور مع المهنين. وقد تم نشر كل هذه القرارات بالجريدة الرسمية. وبالتالي دخل القانون رقم 39.12 المتعلق بالإنتاج البيولوجي حيز التطبيق بتاريخ 6 شتنبر 2018.

من جهة أخرى، تم وضع مشروع قرار يتعلق بسن إعانة تخص المصادقة على المنتوجات البيولوجية في مسار المصادقة، وذلك بهدف تحفيز المنتجين على الانخراط في هذا النهج.

4.4 إنعاش صادرات منتجات الزيتون

➢ صادرات منتجات الزيتون

من أجل تشجيع الاستثمار في سافلة السلسلة، تم إبرام عقد برنامج لتنمية الصناعات الغذائية في أبريل 2017 بين الحكومة والمهنيين المعنيين بتطوير الصناعات الغذائية والذي خصص مجموعة من الإعانات لتشجيع صادرات قطاع الزيتون:

- زيتون المائدة: من 1.000 إلى 2.000 درهم / طن حسب طريقة التحضير و750 درهم/طن لتنويع الأسواق؛
- زيت الزيتون: من 2.000 إلى 6.000 درهم / طن حسب نوع التغليف وجودة زيت الزيتون.

وقد ارتفعت صادرات زيت الزيتون (بما في ذلك زيت الثفل) من 19.300 طن سنة 2010 إلى 21.952 طنا سنة 2017، بزيادة قدرها حوالي 14%.

هذا وخلال الموسم الفلاحي 2018-2019، وإلى غاية متم شهر أبريل، بلغ حجم صادرات زيت الزيتون وزيوت المائدة على التوالي 23.728 و48.511 طنا، مسجلا بذلك نموا على التوالي بنسبة 81% و9% مقارنة بنفس الفترة من الموسم الفلاحي 2017-2018.

هذا، وقد قامت المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات، منذ أن أنيطت بها مهمة ترويج وإنعاش الصادرات سنة 2016، بتنظيم 50 نشاطا لفائدة قطاع منتجات الزيتون، وذلك من خلال مشاركتها، سواء بالمعارض المتخصصة أو بالمعارض متعددة القطاعات، منها 40 نشاطا مرتبطا بالمعارض و10 لقاءات أعمال.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال المواسم التي يكون فيها انخفاض في الإنتاج، يفضل المصدرون المغاربة بيع منتجاتهم في السوق المحلية لكون الأسعار المتداولة بها أفضل من الأسواق الخارجية. فعلى سبيل المثال، سجل الموسم الفلاحي 2016-2017 انخفاضا في حجم الإنتاج الوطني من زيت الزيتون، وقد تجاوز سعرها بالسوق المحلية 50 درهما للتر الواحد مقابل 30 درهما عند التصدير.

➢ جودة منتوجات الزيتون وتنافسيتها

يعتبر تحسين الجودة ثمرة الجهود المبذولة بتشاور مع الهيئة بين المهنية. وفي هذا الإطار، تم بذل جهود كبيرة من طرف وزارة الفلاحة والمؤسسات التابعة لها لنشر الممارسات الجيدة لتحسين جودة الزيت باستمرار، وذلك من خلال رفع مستوى الوعي وتشجيع الإجراءات في هذا المجال.

وهكذا، سجلت صادرات زيت الزيتون البكر الممتاز زيادات كبيرة بين موسمي 2009-2010 و2016-2017، من 2.430 طنا إلى 5.163 طنا، بزيادة قدرها 112%. وعلى نفس المنوال، ارتفعت حصة زيت الزيتون البكر الممتاز بالنسبة إلى إجمالي الصادرات المغربية لزيت الزيتون من 17% في 2009-2010 إلى 50% في 2016-2017.

لكن، وبالنسبة لتصدير زيت الزيتون المكررة الموجهة بشكل أساسي للاستخدام الصناعي، يرجع التطور المسجل بين 2009-2010 و2016-2017 إلى الطلب القوي في الأسواق الدولية على هذا النوع من الزيت، وخاصة الأسواق الإسبانية والإيطالية.

ومن أجل توحيد هذه الإنجازات وتعزيز صورة هذا المنتج في السوق الدولية، اتخذت المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات العديد من الإجراءات، من بينها:

- المشاركة في أعمال المجلس الدولي للزيتون من أجل الاستفادة من خبرة هذه المؤسسة وتجربة البلدان الأعضاء؛
- إعداد وحدات تذوق لزيوت الزيتون البكر وفقًا لمعايير المجلس الدولي، بالإضافة إلى توفر المؤسسة على مختبر للتحليل الحسي؛
- إطلاق مشروع لإنشاء وحدة لتذوق زيتون المائدة لتحسين جودة مذاق زيتون المائدة للتصدير.

من جهة أخرى، ومنذ توقيع العقد - برنامج الخاص بتنمية سلسلة الزيتون، شرع قطاع الفلاحة في إنجاز برنامج للبحث لتحديد خصائص زيت الزيتون المغربي وإنشاء سجل وطني لزيت الزيتون، حيث توجد حاليا الدراسة في طور الإنجاز.

وقد استغل الوفد المغربي بالمجلس الوطني للزيتون النتائج الأولية لهذه الدراسة من أجل إقناع هيئات هذا المجلس بمراجعة الأعمدة التقريرية حول التركيبة الكيميائية لزيت الزيتون المغربية، خاصة بالنسبة للحمض **C18 :3** التي

تعاني الزيوت المغربية من نسب مرتفعة منه، وذلك بهدف اقتراح تصحيحات ضرورية للدفاع على احتواء الزيوت المغربية على الحمض **C18 :3**. وتعتبر النتائج المحصل عليها حتى الآن حجة قوية للجانب المغربي.

للإشارة، فالصادرات المغربية من زيت الزيتون مستمرة بشكل طبيعي ولا تعاني من أي رفض من طرف أي بلد مستورد.

➢ **تصدير منتوجات الزيتون بالجملة**

يعود اختيار طريقة تعبئة زيت الزيتون للمستوردين على الصعيد العالمي، كإسبانيا وإيطاليا. للإشارة فإن أكبر الدول المصدرة لزيت الزيتون، كتونس لا تقدر على تصدير جزء كبير من إنتاجها في شكل معبأ (20% فقط في 2015-2016).

لكن، وجب تحديد النقاط التالية:

- بالنسبة لزيتون المائدة: يتم تصدير معظمها في شكل معبأ، مع متوسط 47% خلال الفترة ما بين 2010-2009 و2016-2017)؛
- بالنسبة لزيت الزيتون وزيت ثفل الزيتون: نمت الصادرات المعبأة بشكل كبير خلال الفترة من 2010-2009 إلى 2016-2017، على التوالي من 5% إلى 14% بالنسبة لزيت الزيتون ومن 0,01% إلى 10% بالنسبة لزيت تفل الزيتون.

ومن أجل تعزيز الصادرات من زيوت الزيتون المعبأة، وضعت وزارة الفلاحة آليات جديدة لتشجيع ودعم صادرات هذه المنتجات.

➢ **تطوير صادرات منتوجات الزيتون المرمزة**

عموما، يتم تصدير زيت الزيتون الحامل للعلامات المميزة للمنشأ والجودة في اتجاه سوق الاتحاد الأوروبي بشكل سائب، كسائر الأنواع الأخرى من زيت الزيتون.

وسوف يصبح تثمينها عبر هذه العلامات ممكنا بعد الاعتراف المتبادل بالقوانين المعمول بها لدى الطرفين. وتجري حاليا مشاورات بهذا الخصوص.

وفي إطار العقد البرنامج الحديث العهد والمتعلق بالصناعات الغذائية، وضعت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، آلية لدعم تثمين وتنويع الصادرات من منتوجات الزيتون، بما في ذلك المنتوجات البيولوجية والمحلية.

وفي هذا السياق، بلغت صادرات زيتون المائدة البيولوجي 458 طنا خلال الموسم الفلاحي 2016-2017، حيث تضاعفت خمس مرات مقارنة مع الكم المسجل خلال الموسم الفلاحي 2009-2010 (86 طنا). كما بلغت صادرات زيت الزيتون البيولوجي 11,5 طن خلال نفس الموسم، حيث تضاعفت أربع مرات مقارنة مع الموسم الفلاحي 2010-2011 (2,8 طن).

علاوة على ذلك، تبقى صادرات زيت الزيتون، مثل غيرها من المنتجات الفلاحية، رهينة بمستوى جاذبية الأسعار على الصعيدين الوطني والدولي، خاصة أن بعض منتجي زيت الزيتون فضلوا بيع منتوجاتهم في السوق المحلية وذلك نظرا لعرضها أسعارا أكثر جاذبية في الوقت الراهن.

➢ **تنويع الأسواق الخارجية وحصة الأسواق التقليدية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية)**

أولى مخطط المغرب الأخضر أهمية بالغة لتنويع الأسواق، وذلك عبر عدة تدابير همت تشجيع مصدرين منتجات الزيتون من أجل البحث عن أسواق جديدة ذات آفاق مربحة، كالسوق الإفريقية. وفي هذا الصدد، قامت المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات بعدة أنشطة تهدف إلى تثمين المنتوج المغربي على المستوى الدولي، وذلك من خلال:

- **تنظيم لقاءات الأعمال والمشاركة في أبرز المعارض الدولية**، حيث تم تنظيم 50 نشاطا لفائدة قطاع منتجات الزيتون، سواء بالمعارض المتخصصة أو بالمعارض متعددة القطاعات (40 نشاطا مرتبطا بالمعارض، و10 لقاءات أعمال). (...)
- **إرساء آلية لليقظة الاستراتيجية ومتابعة تطور الأسواق الخارجية**، حيث قامت المؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات بوضع آلية لليقظة الاستراتيجية تهتم بمتابعة تطورات الأسواق الخارجية، بما فيها أسواق منتجات الزيتون، وبتمكين المصدرين من معطيات محينه. (...)
- وضع آلية CAP EXPORT لدعم ومساندة وتوجيه المصدرين الصغار والمتوسطين:

من أجل تأطير ومواكبة المصدرين الصغار والمتوسطين المزاولين لأنشطة التحويل والتوضيب والتخزين والتصدير، قامت المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات بالفترة الممتدة من شتنبر 2018 إلى ماي 2019 بعدة تدابير لفائدة ما يفوق 350 تعاونية. همت هذه التدابير:

ثانيا. الجواب المتعلق بالتوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات

إن التوصيات الصادرة عن المجلس تستوجب منا عناصر الإجابة التالية:

1. الظروف الإطار لسلسلة الزيتون

- **ضمان مساهمة فعالة من قبل الهيئة البين مهنية في تنفيذ أهداف العقد -برنامج، لا سيما:**

- الانتهاء من إنشاء تمثيلاتها الإقليمية وتنفيذ أحكام القانون 12.03 المتعلقة بدراسات الأثر البيئي، بهدف تمكين الفدرالية من الوفاء بالتزاماتها؛

- تحميل المنظمات المهنية مسؤولية ضمان ديمومة واستدامة المحيطات المنقولة إليها بعد تهيئتها وضمان الدعم لها في مجال التسويق؛

- إشراك مختلف الفاعلين في عقد البرنامج، وخاصة مديرية التعليم والتكوين البحث والمعهد الوطني للبحث العلمي والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية فيما يتعلق بالبحث والتكوين وتأطير المهنيين في قطاع الزيتون.

لمواكبة تأهيل الفدرالية البيمهنية، وضعت وزارة الفلاحة الإجراءات الهادفة لإعادة هيكلة التنظيمات البيمهنية وتقوية قدرات أعضائها. هذه الإجراءات مستمرة حاليًا، لا سيما من خلال المساعدة التقنية لتمكينها من وضع خطة عملها واتفاقاتها البيمهنية.

لغاية الان، تم إنشاء 4 تمثيليات جهوية نشيطة على مستوى أهم الجهات المنتجة: مراكش -اسفي وبني ملال - خنيفرة وفاس- مكناس والجهة الشرقية، كما يتم إحداث تمثيلية بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة.

لضمان استدامة مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، وخاصة التشجير، قامت وكالة التنمية الفلاحية سنة 2018 بمراجعة دليل إجراءات مشاريع الدعامة الثانية، حيث تمت إضافة مرحلة جديدة إلى المشروع والتي تتعلق باستدامة الاستثمارات وتثمينها. وبعد تحليل الإكراهات المحددة، تم الشروع في تفعيل برنامج أولي لاستدامة مشاريع الدعامة الثانية، على مستوى جهة طنجة - تطوان - الحسيمة وفاس - مكناس والشرق.

بالنسبة لإشراك مختلف الأطراف المعنية، تشارك مديرية التعليم والتكوين والبحث والمعهد الوطني للبحث الزراعي والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية بقوة في تنفيذ مختلف محاور عقد البرنامج، كل في مجال اختصاصه، وذلك بتشاور وتنسيق بينها، حيث يتم تمثيل هذه المؤسسات على مستوى مجموعات العمل من خلال نقاط الاتصال المعينة من طرفها.

2. تحسين إنتاج وجودة منتجات الزيتون على مستوى عالية السلسلة

- **تسريع وتيرة انجاز مشاريع التجميع من خلال تعبئة المستثمرين وتحسيس الفلاحة بأهمية التجميع**

في أعقاب مشاورات موسعة مع جميع المهنيين، وبالإضافة للمقترحات المقدمة خلال الندوة الوطنية حول التجميع التي نُظمت سنة 2018، تم إجراء تحسينات كبيرة لتشجيع وتسريع مشاريع التجميع، والتي تشمل مراجعة وتبسيط المعايير المتعلقة بالتجميع، ودمج نماذج جديدة للتجميع، وإدراج سلاسل أخرى مع تبسيط إجراءات المصادقة على مشاريع التجميع. وقد تم سن مقترح مشروع مرسومين لتعديل المراسيم التنفيذية لقانون التجميع الفلاحي ووضعهما للمصادقة عليهما.

ومن بين مشاريع التجميع الناجحة في قطاع الزيتون، يمكننا أن نذكر مشروعين تم تنفيذها في جهة فاس - مكناس حول وحدتين للعصر والتعبئة. يتعلق الأمر بكل من:

- المشروع الذي قامت به شركة OLEACAIPTAL باستثمار قدره 20,1 مليون درهم لفائدة 56 مجمعا على مساحة 1.500 هكتار، حيث تمكن المجمعون من تحسين مردودية ضيعاتهم، والتي ارتفعت من 2 إلى 5 طنا في الهكتار؛
- المشروع المنجز من طرف شركة OLEAFOOD لإنتاج الزيوت البيولوجية باستثمار بلغ 135 مليون درهم لصالح 34 مجمعا على مساحة 341 هكتارا.

- **تسريع تنفيذ مشاريع التجميع التضامني من خلال مشاركة فعالة للفدرالية بين المهنية وتنفيذ المخطط المديري لإنجاز وحدات التثمين**

بالنسبة لقطاع الزيتون، بلغ عدد التنظيمات المهنية التي تم إنشاؤها 247 تنظيما حاملا للمشاريع، بعد أن وقعت اتفاقيات شراكة مع الإدارة، وذلك من إجمالي 873 تنظيما مهنيا لجميع مشاريع الدعامة الثانية.

وستستمر هذه الديناميكية في إطار مشاريع الدعامة الثانية المبرمجة في إطار مخطط المغرب الأخضر، وذلك بالتشاور والمشاركة التامة مع الفيدرالية البيمهنية المغربية للزيتون. كما سيتم تحديث المخطط المديري لتحديد مواقع إنجاز وحدات التثمين، مع مراعاة كمية الزيتون المحتمل تحويله وضروريات التثمين والاستدامة.

- **مواصلة الجهود لتحسين إنتاجية ضيعات الزيتون من خلال تعبئة مختلف عوامل الإنتاج وخاصة:**

- تنويع أصناف الزيتون، من خلال إدخال أنواع جديدة وأكثر إنتاجية للحد من هيمنة صنف بيكولين وفقًا لخريطة الطريق التي تم وضعها سنة 2011؛

- إعطاء المزيد من الأهمية للري من خلال استمرار برنامج تجهيز الضيعات بالري الموضعي؛

- تدارك التأخير في تنفيذ برنامج إعادة تأهيل المغروسات القديمة من خلال تعميم التقنيات الحديثة.

تتواصل الجهود المبذولة لتنويع الأصناف المستعملة، حيث عمل المعهد الوطني للبحث الزراعي على استنباطات وراثية من أصناف الحوزية والمنارة، من جهة، وبيشولين لانكدود ومانزانيلا وفرانطوي، من جهة أخرى.

وقد أثمرت هذه الجهود على إنتاج 5 أنواع جديدة (تاساوت واكدال ودواليا ومشكات وباراكة) مسجلة ومحمية. ويجري حاليا توزيع أصناف تاسا وتودواليا على المشاتل لتكثيرها.

يستمر تشجيع مشاريع الري الموضعي حيثما تتوفر مصادر المياه. كما تبذل كل من مكاتب الاستشارة الفلاحية والمديريات الجهوية والإقليمية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي مجهودات مهمة لتوعية ودعم كل الفلاحين، لتبني نظام الري الموضعي.

فيما يتعلق بإعادة تأهيل المغروسات القديمة، ستواصل الوزارة الجهود المبذولة في هذا المجال لزيادة الترويج لنمط فلاحي تقني فعال يتكيف مع مختلف مناطق لإنتاج.

3. تثمين الإنتاج وتحديث معدات التحويل

- **مواصلة تنفيذ برنامج الزيادة من قدرة وحدات التحويل، من خلال تحديث وحدات التثمين، بالإضافة إلى تشجيع المهنيين على الامتثال لأحكام القانون رقم 25.07، المتعلقة بالسلامة الغذائية، وتنفيذ الخطة المديرية لإنشاء وحدات التثمين**

للحصول على ترخيص المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، طبقا لمقتضيات القانون رقم 28.07 بشأن سلامة الأغذية، يستوجب على شركات قطاع الصناعات الغذائية:

- إنشاء نظام للمراقبة الذاتية يعتمد على نهج **HACCP**؛
- إرساء نظام للتتبع (عالية وفي الداخل والسافلة)؛
- إجراء السحب/الاسترجاع للمنتجات غير المتوافقة.

وقد تم، منذ سنة 2013 إلى غاية شهر ماي 2019، منح 371 اعتماد وتصريح صحي لوحدات تثمين الزيتون (زيت الزيتون ومصبرات الزيتون). وتتم مراقبة وتقييم هذه الوحدات من خلال مجموعة من الزيارات الموحدة وعمليات التفتيش.

- **سد الفجوة في تأهيل الوحدات التقليدية لتحسين ظروف العصر من حيث الجودة واحترام البيئة**

تواصل الوزارة جهودها لرفع مستوى المعاصر التقليدية المؤهلة لذلك. وبالنسبة لتلك التي يستحيل تأهيلها بسبب حالتها التي لا تسمح باحترام الظروف صحية ومعايير الجودة ولا احترام البيئة، يتم توفير البديل بواسطة الوحدات المحلية الجديدة. يأخذ هذا بعين الاعتبار في برنامج تحديد مواقع الوحدات الجديدة.

- **يرجى تنظيم الموردين مع تعزيز مراقبة الجودة والرصد والتكامل بين العالية والسافلة للحد من التأثير السلبي للوسطاء**

(...) يتضمن العمل في سافلة هذا القطاع بالضرورة تنظيم نظم التوريد من خلال أدوات الرقابة الصحية والترخيص وكذا برامج تكوينية ومواكبة المهنيين لبلورة الاتفاقيات البيمهنية تسمح لتكامل حقيقي بين العالية والسافلة لاحتواء تأثير القطاع غير المهيكل.

- **مرافقة المجموعات ذات النفع الاقتصادي التي تم إنشاؤها في إطار تحدي الالفية والتي تواجه صعوبات إدارية ومالية**

تعد مواكبة المجموعات ذات النفع الاقتصادي عملا مستمرا. ويتيح تراكم الخبرات الناجحة للعديد من المجموعات ذات النفع الاقتصادي حل الصعوبات ومنعها.

ولدعم تشغيل الوحدات التي تم إنشاؤها في إطار برنامج حساب تحدي الألفية، يساعد البرنامج التدريبي والمساعدة التقنية في تعزيز مهارات العاملين بهذه المجموعات الذين يديرون الوحدات. وبالنسبة لمجموعات التي لم تشغل العاملين المناسبين بوحداتها، فيتم توعيتها باستمرار للوفاء بالتزاماتها.

ولتمويل أنشطة هذه المجموعات، ولا سيما توفير رأس المال، أنشأ القرض الفلاحي منتوجًا خاصًا بها بمعدلات فائدة مع تسهيلات مخصصة، وسيتم تعزيز التأطير لإزالة بعض القيود التي تعاني منها، وخاصة تلك المرتبطة بأساليب التنفيذ.

إن التكوين التدريجي للرأسمال الخاص من قبل التجمعات هو خيار آخر اتخذته بعض التجمعات وسيتم تشجيعه. بناء قدرات التجمعات لإدارة هذه الأموال هو أيضا إجراء من شأنه تعبئة جهود الدعم.

- **ضمان احترام الشروط البيئية أثناء تنفيذ مختلف البرامج التنموية لقطاع الزيتون، عبر ضرورة سريع عملية تنفيذ برنامج تثمين المنتجات الثانوية لإنتاج زيت الزيتون (كتسميد الأراضي الزراعية) وإعداد الإطار القانوني المتعلق بها**

في إطار الإجراءات المتخذة للحد من تأثير أنشطة تثمين الزيتون على البيئة، قامت وزارة الفلاحة، بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية (الماء، والتنمية المستدامة) بإعداد مشروع اتفاقية لتنزيل عدة إجراءات لتثمين ومعالجة المنتوجات الثانوية لسلسلة الزيتون. ويستمر العمل مع المهنيين لاهتمام المستثمرين في تثمين المنتجات الثانوية.

4. في مجال التسويق المحلي ومن أجل تعزيز القدرة التنافسية لمنتجات الزيتون في السوق الخارجي

- **العمل على رفع استهلاك منتجات الزيتون على المستوى الوطني من خلال تكثيف الجهود لتوعية وتحسيس المستهلكين وتعزيز تواجدها بمختلف شبكات التوزيع الحديثة**

تم إحراز تقدم كبير في هذين المجالين (...) كما يواصل القطاع الفلاحي للوزارة المجهودات في هذا الاتجاه.

- **العمل على تحسين جودة زيت الزيتون المنتجة، ويتطلب هذا الأمر وضع "سجل زراعة الزيتون" الذي عرف إنجازه تأخرا ملحوظا، والتركيز على صنفي زيت الزيتون البكر والبكر الممتاز، اللذين يفضلهما المستهلك المحلي والأجنبي**

ترتبط جودة زيت الزيتون المنتجة بالممارسات المتبعة من طرف الفلاحين ووضعية وحدات عصر الزيتون خلال مراحل جني الزيتون ونقله وتخزينه.

(..)، فسجل زيت الزيتون ليس له تأثير على جودة الزيوت المنتجة. فهو يمكن من التوفر على بنك معلومات للمميزات الكيميائية والذوقية لزيت الزيتون المغربي، مما يسهل على المغرب الدفاع على مميزات زيت الزيتون المغربي أمام الهيئات الدولية.

وفي هذا الإطار، استغل الوفد المغربي بالمجلس الدولي للزيتون النتائج الأولية لدراسة إعداد سجل زيت الزيتون للدفاع عن زيت الزيتون المغربية. وسيواصل قطاع الفلاحة استغلال المعطيات المتعلقة بسجل زيت الزيتون وتسريع أعمال انهاءه.

- **زيادة الصادرات من منتجات الزيتون المعبأة ذات القيمة المضافة واستمرار التدابير الهادفة للحد من هيمنة المنتجات الغير معبئة والتي تؤثر سلبا على صورة المنتوج المغربي**

- **دعم المهنيين المصدرين من خلال تعزيز الإجراءات الترويجية من أجل ولوج على أسواق واعدة جديدة (كندا والصين وروسيا واليابان والمكسيك والشرق الأوسط)**

أولى مخطط المغرب الأخضر أهمية بالغة لتنويع الأسواق، وذلك عبر عدة تدابير همت تشجيع مصدرين منتجات الزيتون من أجل البحث عن أسواق جديدة ذات آفاق مربحة كالسوق الإفريقية.

وفي هذا الصدد، قامت المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات بعدة أنشطة تهدف إلى تثمين المنتوج المغربي على المستوى الدولي، وذلك من خلال:

- تنظيم لقاءات أعمال والمشاركة في أبرز المعارض الدولية؛
- إرساء آلية لليقظة الاستراتيجية ومتابعة تطور الأسواق الخارجية؛
- وضع آلية CAP EXPORT لدعم ومساندة وتوجيه المصدرين الصغار والمتوسطين، وذلك ابتداء من سنة 2017.

وتجدر لإشارة إلى أن المصدرين المغاربة يختارون بيع منتجاتهم في السوق المحلية عندما تمكنهم من تحقيق أرباحا تفوق ما تدره الصادرات. على سبيل المثال، سجل الموسم الفلاحي 2016-2017 انخفاضا في حجم الإنتاج الوطني لزيت الزيتون، حيث تجاوز سعرها بالسوق المحلية 50 درهماً للتر الواحد مقابل 30 درهما عند التصدير. بالنسبة لزيتون المائدة، بلغ حجم الصادرات في نهاية أبريل 2019 ما مجموعه 48.511 طنا، بزيادة قدرها 9% مقارنة الفترة من الموسم الفلاحي 2017-2018.

- **النهوض بقطاع الزراعة البيولوجية والتحاق بركب الدول المنافسة للمغرب مع مضاعفة مجهودات ترويج وإنعاش المنتوجات المرمزة**

إن وزارة الفلاحة جد واعية بأهمية وقدرات السلسلة البيولوجية بالمغرب. ولهذا فهي تواصل المجهودات المبذولة للنهوض بهذا القطاع (...).